الأمم المتحدة

A/ES-10/PV.49

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة **49**

الجمعة، 10 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت في الفقرة 4 من قرارها دإط–10/22، المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023،

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتا، والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/991، التي تتضمن رسالة مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2024 موجهة من الممثلين الدائمين لموريتانيا والمملكة العربية السعودية وأوغندا لدى الأمم المتحدة، بصفتهم رؤساء مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز لدى الأمم المتحدة في نيويورك، على التوالي، يطلبون فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وأعتزم إدارة أعمال هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/ES-10/992)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للممارسة المتَّبَعة، أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/992 المتعلقة بالدول الأعضاء المتأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة وفقا لأحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في هذا الصدد، أود أن أذكر بأن الجمعية العامة قررت، في الجلسة العامة 39 للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، المعقودة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أن تتبع أحكام القرار 2/78، المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي يسمح بموجبه لجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثامنة والسبعين، وأن تسمح أيضا لتلك الدول الأعضاء بالتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

البند 5 من جدول الأعمال (*تابع*)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.30/Rev.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان من المنصة.

قبل عقود مضت، كانت الحالة في الشرق الأوسط تمثل أول أزمة كبيرة للأمم المتحدة المنشأة حديثاً. ومنذ ذلك الحين، وطوال عمر هذه المنظمة تقريبًا، ظل السلام في المنطقة، ولشعب فلسطين على وجه الخصوص، بعيد المنال.

واليوم، لا تزال تلك الحالة التي لا يمكن تحملها تتدهور بسرعة تنذر بالخطر، فتجلب عددًا لا يحصى من الضحايا الأبرياء إلى حظيرتها المميتة وتدفع المنطقة إلى حافة كارثة واسعة النطاق. وبالرغم من الجهود الدبلوماسية العديدة وقرارات الأمم المتحدة، لم يفلح أي منها حتى الآن، للأسف، في إخماد دورة الموت والدمار الحالية. إلا أن هذه ليست اللحظة المناسبة لتخاذل المجتمع الدولي أو غض الطرف. ومهما يكن، فإن الأحداث المروعة التي وقعت في الأشهر السبعة الماضية لم تعجل إلا بإلحاح الحاجة للتوصل إلى حل سلمي عادل وشامل ودائم للحالة في الشرق الأوسط.

دعونا اليوم نتذكر الإرث الذي ننحدر منه. نحن نقف بفخر على أكتاف أولئك الذين أدركوا منذ عقود عديدة مسؤوليتهم الكبرى في إقامة سلام من شأنه أن يبعد ويلات الحرب ورعبها لأجيال عديدة – أولئك الذين يعرفون جيدًا الدور غير المرغوب فيه الذي لعبته الحرب والعنف في حياتهم، والذين لم يعتذروا عن تخيل، بل وبناء، عالم أكثر سلامًا. لقد فهموا قيمة التعاون الدولي وسعوا إلى المشاركة النشطة لجميع الأمم، كبيرها وصغيرها، معربين عن المبادئ المشتركة التي تجرأوا على ترسيخ آمال البشرية في مستقبل أفضل عليها.

وكأمم متحدة اليوم، لا يمكننا، ولا ينبغي لنا، أن نغفل عن التاريخ الذي توارثناه أو عن الاقتراح الجريء الذي أوجد منظمتنا: السلام للجميع.

وهذه الجمعية العامة مدعوة اليوم لتعلن عن نفسها في حدود سلطاتها وولايتها وتنهض بالمهام والمسؤوليات التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك ما تنص عليه المادة 4.

ولذلك، أدعو الأعضاء إلى تقييم الحالة الماثلة أمامنا على نحو هادف دون أن نضع في أذهاننا أي شيء آخر سوى الالتزام بالسلام باعتباره أقصى طموحنا. وعلى الفور، أحث أطراف هذا الصراع، وبدعم من أصحاب النفوذ، على بذل قصارى جهدهم لتأمين اتفاق لوقف إطلاق النار ينهي المعاناة، ويضع حداً لسفك الدماء، ويحرر جميع الرهائن، ويحمي المدنيين الأبرياء، ويضمن وصول المساعدات الإنسانية فوراً ودون عوائق ودون شروط – أكرر، دون شروط – لجميع من هم في أمس الحاجة إليها.

في الختام، صحيح أن الوقت الضائع لا يمكن العثور عليه أبدًا. وصحيح أيضًا أننا فقدنا الكثير من الوقت. نحن هنا مدعوون مرة أخرى إلى العمل من أجل البشرية، ونحن الشعوب، دون استثناء، وإلى أن نؤمن بالخير الأساسي للآخرين، كما قال رالف بانش منذ عقود، على أساس أنه لا توجد مشكلة في العلاقات الإنسانية غير قابلة للحل.

وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تتصرف أثناء هذه المناقشة على النحو الذي يحفظ كرامة هذه القاعة وكرامة المنظمة في نهاية المطاف للمساعدة في إحلال السلام الدائم وإنقاذ الأرواح وإنهاء العنف، وهو ما نذرنا أنفسنا جميعا من أجله في خدمة الشعوب.

أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أشكركم على سرعة الاستجابة لعقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة المستأنفة للجمعية العامة، بناءً على طلب من المجموعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز. ويسرني، بصفتي رئيس المجموعة العربية لشهر أيار/مايو، أن أ دلي بهذا البيان وأن أ قدم مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1، والذي يوصي في جوهره مجلس الأمن بإعادة النظر في طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

يأتي هذا المشروع بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار الذي تقدمت به دولة الجزائر لمجلس الأمن حول هذه المسألة الشهر الماضي، نيابةً عن المجموعة العربية. نحن اليوم أمام لحظة فارقة في التاريخ، فمشروع القرار المطروح يمس مستقبل الشعب الفلسطيني بأكمله. شعبٌ عانى من الاضطهاد والحرمان من أبسط الحقوق لأكثر من خمسة وسبعين عاماً، ولا يزال ينتظر بصبر وثبات، انتصار المجتمع الدولي لحقه في تقرير المصير، ونيل دولته العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

إن الشعب الفلسطيني، المحب للسلام، يستحق فرصة الإسهام بفعالية في خدمة الإنسانية عبر الأمم المتحدة. لقد أثبتت فلسطين، من خلال حرصها على الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال استيفائها لمعايير العضوية، ونيلها اعتراف 144 دولة، أنها تستحق مكانتها في الأسرة الدولية ولها الحق في العضوية الكاملة. إن الغالبية العظمى في هذه القاعة تدرك جيداً عدالة الطلب الفلسطيني، وعدالة قضيتهم التي تواجه اليوم مساع شرسة لطمسها وتصفيتها. ويتجلى ذلك في محاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني، ومصادرة أراضيه، وا لتوسيع المستمر للمستوطنات مما يقطع أواصر الدولة الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك الاعتداءات الإسرائيلية المدانة والمتواصلة على قطاع غزة، وما يصاحبها من قتل ودمار، مع خطورة تفاقم الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في ظل التصعيد الأخير في رفح. لقد ضربت إسرائيل كل القرارات الدولية عرض الحائط، ووصل الحد بها إلى المصارحة جهراً برفض حل الدولتين، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في إعلان دولته المستقلة وذات السيادة. إننا، كمجتمع دولي، نتحمل مسؤولية الدفاع عن المرجعيات الدولية المتفق عليها لإنهاء هذا النزاع، وفي مقدمتها حل الدولتين على حدود 4 حزيران/يونيه لعام 1967.

إن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة سيوجه رسالة قوية في هذا الشأن. كما أن التصويت لصالح مشروع القرار اليوم، سيؤكد أن الإرادة الدولية أبت إلا أن تنتصر للحقوق المشروعة للشعوب، وأن ترفض الازدواجية في المعايير، فهذا هو الدرع الحامي لدولنا في وجه النزاعات والأزمات التي يمر بها عالمنا اليوم. لقد تأخرت الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني، ولكن الوقت لم يفت بعد، فالشعب الفلسطيني أحوج ما يكون الآن لمثل هذا الدعم من الأمم المتحدة. إن كل دولة منكم لديها حرية الاختيار، وعليها أن تقرر كيف سيسجل التاريخ موقفها. فهل ستختارون الوقوف بجانب الحق والعدالة ومبادئ المساواة، وهي الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة؟ هل ستدافعون عن نظام دولي قائم على سيادة القانون وحق الدول المشروع في العضوية الكاملة؟ هل ستنصرون شعباً عانى من الاحتلال والعدوان لأكثر من سبعة عقود؟ وهل سنوجه اليوم لمجلس الأمن رسالة بأننا لن نتوقف عن المطالبة بحق فلسطين في العضوية الكاملة، وأنه مطالبٌ بالاستجابة لإرادة المجتمع الدولي؟

إن مشروع القرار اليوم واضحٌ، وكما ذكرنا، فهو يوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في عضوية فلسطين الكاملة، ودعم طلبها، وذلك في ظل إقرار الجمعية العامة بأهلية دولة فلسطين، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 28 أيار/مايو لعام 1948، وبما يتوافق تماماً مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يشكل هذا القرار بحد ذاته إنصافاً لدولة فلسطين، حيث أنها، وإن منحت حقوقاً إضافية، تبقى دولة مراقبة لا تتمتع بحق التصويت في الجمعية العامة أو الترشح لهيئات الأمم المتحدة. ولذلك، نطالب مجلس الأمن بالاستجابة للجمعية العامة، بيتنا الجامع، وللأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وأن يرفع توصية إيجابية بشأن عضوية دولة فلسطين حتى يتسنى للجمعية العامة اتخاذ قرار بانضمامها للأمم المتحدة. ويؤكد مشروع القرار أيضاً على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في استقلال وسيادة دولته. ويدعو إلى تجديد الجهود الدولية للتوصل دون تأخير إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين. إن اعتماد هذا القرار سيمثل خطوةً تاريخية نحو تصحيح الظلم الذي عانى منه الشعب الفلسطيني على مدى عقود، وسيعزز مكانة فلسطين ومشاركتها في المحافل الدولية.

أما التصويت ضد هذا القرار فسيكون بمثابة تخلٍ عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية تجاه القضية الفلسطينية، وقد يفسر على أنه ضوء

أخضر لإسرائيل لمواصلة انتهاكاتها التي تقوض حل الدولتين. ولهذا، تناشد المجموعة العربية كل الدول المحبة للسلام والمدافعة عن حقوق الدول المشروعة أن تصوت لصالح هذا القرار. وأخيراً، وبينما تستمر الجهود الجبارة لجمهورية مصر العربية ودولة قطر للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، تؤكد المجموعة العربية ضرورة سعي المجتمع الدولي لإيجاد أفق سياسي جاد لإعادة إطلاق عملية تفاوضية تسهم في تحقيق السلام العادل والشامل للشعب الفلسطيني الشقيق، وفقاً لمبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية.

(تكلم بالإنكليزية)

وقبل أن أختتم بياني، أرجو منكم، سيدي الرئيس، أن تتفضلوا بتعليق المناقشة في الساعة 11/00 من صباح اليوم للشروع في البت في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1، نظرا لأهمية المسألة، على أساس أن تستأنف المناقشة مباشرة بعد التصويت على مشروع القرار وأن ترفع الدورة الطارئة العاشرة مؤقتا بعد اختتام المناقشة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اقترح ممثل الإمارات العربية المتحدة تعليق المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال في الساعة 11/00 اليوم لكي تنتقل الجمعية إلى النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1، على أن تستمر المناقشة بعد البت في مشروع القرار.

وأفهم أنه، دون أن يشكل ذلك سابقة، إذا قررت الجمعية تعليق المناقشة في الساعة 11/00 اليوم للشروع في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1 ومواصلة المناقشة بعد البت في مشروع القرار، وإذا اعتمدت الجمعية مشروع القرار بعد ذلك، فإن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة سترفع مؤقتا بعد اختتام المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال.

هل هناك أي اعتراض على الاقتراح؟ لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أقف أمام الجمعية بينما لا تزال الأرواح تتساقط في قطاع غزة، ممزقة بأشد الطرق وحشية ودمارا. أقف أمام الجمعية في الوقت الذي قُتل فيه أكثر من 000 35 فلسطيني، وتشوه 000 80 وشُرد مليونا فلسطيني ودُمر كل شيء. لا يوجد من الكلمات ما يمكن أن يعبر عما تعنيه هذه الخسارة وهذه الصدمة للفلسطينيين وأسرهم ومجتمعاتهم وأمتنا ككل.

وبينما يُدفع الفلسطينيون في غزة إلى حافة القطاع، وإلى حافة الحياة، وداخل الحيز الضيق الذي يحاصرون فيه، تستمر القنابل والرصاص في تعقبهم. أقف أمام الجمعية بينما تتفشى المجاعة عن قصد وبقرار من الحكومة الإسرائيلية، وتقتل أضعف فئات شعبنا – الأطفال والنساء.

وأغلقت إسرائيل المعابر بدلًا من فتحها، بما في ذلك معبر رفح، واستولت بالقوة على معبر رفح الفلسطيني. وقد هوجمت القوافل الإنسانية بمباركة إسرائيل، وتعرض مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للاعتداء بتواطؤ منها. في الوقت الذي كان فيه العالم ينادي بإغراق غزة بالمساعدات الإنسانية ويدعو إلى وقف إطلاق النار، فرضت إسرائيل الجفاف. لم تتغير خطتها – التدمير والتهجير.

أقف أمام الجمعية في الوقت الذي شهد فيه كل شبر من غزة مجازر، بينما يستمر الكشف عن المقابر الجماعية حيث كانت المستشفيات، وفي الوقت الذي بدأ العالم بالكاد يدرك الطبيعة القاسية والواسعة النطاق للأعمال المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. أقف أمام الجمعية بينما رئيس الوزراء الإسرائيلي مستعد لقتل آلاف آخرين لضمان بقائه السياسي، ويعلن صراحةً أن الدولة الفلسطينية تشكل تهديدًا وجوديًا، ويواصل مع شركائه في التآمر، بعد 76 عامًا من النكبة، محاولة إنهاء المهمة.

إسرائيل تشن حربا ضد الشعب الفلسطيني ككل. تقوم قوات الاحتلال والمستوطنون بالقتل يوميًا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وتقوم جرافاتها بتهجير التجمعات الفلسطينية وتهدم منازل الفلسطينيين في كل مكان.

لقد سمعت كثيرين يثنون على صمود الشعب الفلسطيني – ونحن صامدون – ولكن لا ينبغي لأي أمه أو أسرة أو شخص أن يتحمل مثل هذه المعاناة وهذا الظلم طويلا، منذ الولادة وحتى الوقاة المبكرة، جيلاً بعد جيل. لا ينبغي أن يعرف الآباء والأمهات مثل هذا الخوف وهذا العجز. لا ينبغي أن يعاني أي طفل في جسده ما يعانيه الأطفال الفلسطينيون. وفي غضون ذلك، يتساءل 1,4 مليون فلسطيني في رفح عما إذا كانوا سيبقون على قيد الحياة اليوم وإلى أين سيذهبون بعد ذلك. لم يعد هناك مكان يذهبون إليه.

لقد وقفتُ على هذه المنصة مئات المرات من قبل، وغالبًا في ظروف مأساوية، ولكن لا شيء يضاهي ما يعانيه شعبي اليوم. وقفتُ على هذه المنصة مئات المرات من قبل، ولكن ليس من أجل تصويت أهم أبدا من ذلك الذي يوشك أن يتم الآن – فهو تصويت تاريخي. لقد واجهنا، وما زلنا نواجه محاولات لإخراجنا من الجغرافيا ومن التاريخ عن طريق التهجير القسري أو القهر أو الموت، أو بعبارة أوضح، عن طريق التطهير العرقي أو الفصل العنصري أو الإبادة الجماعية.

وعلى الرغم من كل الصعاب، نجونا. ويرفرف علمنا عالياً وبكل فخر في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم وفي حرم جامعة كولومبيا. لقد أصبح رمزاً يرفعه كل من يؤمن بالحرية وحكمها العادل، وكل من لم يعد بإمكانه أن يقف مكتوف الأيدي أمام هذا الظلم المطلق. صحيح أننا لن نختفي، ولكن لا يمكن استعادة الأرواح المفقودة. إن الآثار المرئية وغير المرئية التي خلّفها هذا العدوان المروع، والذي لم ينتهِ بعد، على الأجساد والأرواح، على العائلات والمجتمعات المحلية، وعلى كل فلسطيني في قطاع غزة، لا يمكن وصفها حقًا.

نحن لم نكتب ميثاق الأمم المتحدة. ولم نسنّ القانون الدولي. لقد طالبنا فقط بتطبيقهما علينا، وقد حُرمنا حتى الآن من حمايتهما. ومع بلوغ حملة تهجير الشعب الفلسطيني وتدميره أقصى درجاتها، يمكن للأعضاء أن يقرروا الوقوف إلى جانب حق شعب في العيش بحرية وكرامة على أرض أجداده والوقوف مع السلام الذي يتطلب الاعتراف بحقوقنا، وليس الاستمرار في إنكارها، أو يمكنهم أن يقفوا على هامش التاريخ، أو الأسوأ من ذلك أن يعرقلوا مسار تقدمه الطبيعي,

لقد جلست في هذه القاعات إلى جانب حركات التحرر، التي أخذت مكانها الصحيح في هذه القاعة الواحدة تلو الأخرى، ومرة أخرى، ودون شك، سيأتي اليوم الذي ستأخذ فيه فلسطين مكانها المستحق بين مجتمع الأمم الحرة. الاحتلال والاستعمار والموت والدمار ليس قدرنا. أمم عديدة ممثلة هنا في هذه القاعة نتشارك معها المعاناة التي تكبدتها، والكفاح الذي خاضته، والأحلام التي كانت تراودها. لقد كان الأعضاء شهودًا على قصة فلسطين، ولا يمكنهم النظر إليها إلا من خلال منظور رحلة شعوبهم نحو التحرر – التحرر حتى يتسنى للحياة أن تنتصر؛ والتحرر حتى يسود السلام.

نحن نريد السلام. ونريد الحرية. ولا توجد كلمة يكون نطقها أصعب حين يُقتل عشرات الآلاف من أبناء شعبهم. نحن لا نستخدمها باستخفاف. نحن نريد السلام. حريتنا ليست عائقًا أمام السلام؛ بل هي الطريق الوحيد المؤدي إليه. إذا كان الأعضاء لا يدعمون حريتنا، فهم لا يدعمون السلام. إن حقنا في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وفي عضوية الأمم المتحدة لا يمكن أن يخضع لحق نقض إسرائيلي. هي أمور ليست مطروحة للتفاوض؛ فهي حقوقنا الأصيلة كفلسطينيين. إسرائيل واضحة في أنها تريد تدمير الدولة الفلسطينية. ماذا يعني أن تكون مع حل الدولتين إذا كان أعضاء يسمحون بتدمير الدولة الفلسطينية؟

لقد كانت فلسطين بالنسبة لأجيال من مواطني دول الأعضاء هي الاختبار الأساسي لقدرة البشرية على الوفاء بوعودها، وهي مرة أخرى بالنسبة لهذا الجيل المقياس الأساسي لمسعى تحقيق العدالة. وقد اعتنق اسمها الآباء المؤسسون للدول الأعضاء وأعظم قادتها وشعوبنا. إنه جزء لا يتجزأ من إرث أسلافهم وانخراط أجيالهم الشابة. يحتشد الناس من جميع العقائد والأديان والأعراق والأعمار في أكبر المدن وأبعد القرى من أجل فلسطين، ومن أجل وقف إطلاق النار، ومن أجل إنهاء الاحتلال، ومن أجل الحرية والعدالة والسلام.

كثيراً ما تم الاستشهاد بميثاق الأمم المتحدة خلال مفاوضاتنا، وسنلتزم دائماً بالميثاق، بما في ذلك عندما تكون العمليات التي ينص عليها والقيود التي يفرضها ضارة لنا، بما في ذلك بعد أن ظللنا

محصورين في مركز المراقب 50 عاماً حتى الآن. نتمنى من كل الذين استندوا إلى الميثاق أن يلتزموا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره الذي كفله الميثاق، وأن يتصدوا للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة، والذي يندد به الميثاق، وأن يحافظوا على الأجيال الفلسطينية القادمة من ويلات الاحتلال والحرب، كما توخى الميثاق ذلك. إن التصويت بالموافقة هو تصويت للوجود الفلسطيني؛ وليس ضد أي دولة، ولكنه ضد محاولات حرماننا من دولتنا. ولهذا تعارضه الحكومة الإسرائيلية، لأنهم يعارضون استقلالنا وحل الدولتين معاً. إنه استثمار في السلام وبالتالي هو تمكين لقوى السلام. كيف يمكن لأحد أن يفسر قبول إسرائيل في الأمم المتحدة قبل 75 عاماً بمقتضى قرار نص على قيام دولتين (القرار 181 (د-2)) دون انتظار نهاية للنزاع، مع استمرار إنكار حقوقنا ووجودنا، وأنه بعد 75 عاماً يظل مطلوبا من دولة فلسطين أن تنتظر، ولا تزال تُقابل بباب مغلق، يمنع قبولها في هذه المنظمة؟

إن تصويت الأعضاء اليوم بطبيعة الحال يقول الكثير عن تضامنهم مع فلسطين، ولكنه يفصح أيضًا عن هويتهم وما يناصرونه. ولهذا الأمر أهميته. وأنا أعلم أن الأغلبية الساحقة من الأعضاء سيقفون مرة أخرى مع الشعب الفلسطيني في ساعة حاجته، وسيقفون من أجل السلام العادل والدائم لصالح الجميع. وبكلمات بسيطة، التصويت بنعم هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، ويمكنني أن أؤكد لهم أنهم وبلدهم سيفتخرون لسنوات قادمة بأنهم وقفوا من أجل الحرية والعدالة والسلام في هذه الساعة الحالكة. وكما يقول الجميع، فلسطين حرة، والسلام للجميع. فلتصوتوا مؤيدين لمشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أكثر من 85 عامًا، ومع بدء الحرب العالمية الثانية، ظهرت قوة من الشر المطلق بهدف السيطرة على الكوكب من خلال الإبادة الجماعية والتدمير. بعد صعود هتلر إلى السلطة، سعى النازيون إلى إخضاع البشرية تحت قبضتهم الحديدية، مع إبادة الشعب اليهودي – ولكن ليس نحن فقط بل كل من اعتبروهم دون البشر. لكن، وفي مواجهة مؤامرة الإبادة الجماعية تلك، اجتمعت قوى الخير من أجل إنهاء ذلك الرعب لإعادة الحرية والسلام إلى العالم. وبعد انتصار الحلفاء، تأسست هذه المؤسسة هنا، الأمم المتحدة، من أجل مهمة ضمان ألا يطل هذا الطغيان برأسه القبيح مرة أخرى – أبدًا.

واليوم يوشك الأعضاء على القيام بعكس ذلك تماماً والمضي قدماً في إقامة دولة إرهاب فلسطينية، والتي سيقودها هتلر عصرنا – هتلر عصرنا. في أربعينيات القرن الماضي اتحد العالم لتدمير نظام قاتل. ولكن اليوم، وبسخرية سقيمة وملتوية، فإن الهيئة ذاتها التي أُنشئت لمنع الشر ترحب اليوم بدولة إرهابية في صفوفها. ماذا كان سيقول تشرشل لو كان حياً اليوم؟ وماذا كان سيفكر روزفلت؟ إنهما يتقلبان في قبريهما – يتقلبان في قبريهما.

في هذا الأسبوع، هذا الأسبوع فقط، أحيت إسرائيل ذكرى يوم هاشواه، يوم ذكرى المحرقة. ولقد اختار هذا الجهاز الوقح في أسبوعنا المقدس أن يكافئ نازيي العصر الحديث بحقوق وامتيازات. بينما يشعر الإسرائيليون بالحزن على الأطفال اليهود الذين أُحرقوا في محارق الجثث، يأذن الأعضاء هنا في الأمم المتحدة بدخول المتعاونين في حرق الأطفال الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كيف يمكن للأعضاء أن يكونوا إلى هذا الحد من العمى؟ هل هي مصالحهم السياسية؟ هل هذه هي قيمهم المشوهة؟ هل يتم تهديدهم بالإرهاب الدبلوماسي من قبل الفلسطينيين والمتعاونين معهم؟ ويوجد هنا الكثير منهم.

إن تصويت اليوم المدمر لا يفتح أبواب الأمم المتحدة أمام السلطة الفلسطينية الداعمة للإرهاب فحسب. إذا كان كذلك، فسيكون الأمر سيئاً بما فيه الكفاية. لكن، وكما يعلم جميع الأعضاء، فالسلطة الفلسطينية لا تسيطر حتى على أراضيها. هل يعرفون من يسيطر على غزة؟ ربما نسوا ذلك لأنهم، في جميع قرارات الأعضاء هنا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، لم يذكروهم حتى بالاسم.

ولذلك سأذكّر الجمعية. إنهم إرهابيو حماس. ولكن حماس لا تسيطر على غزة فقط. فقد استولت حماس أيضا على أحياء فلسطينية

وقرى فلسطينية في يهودا والسامرة – ما يطلق عليهما الأعضاء اسم الضفة الغربية. وفي كل استطلاعات الرأي يُتوقع اليوم أن تفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، هذا إذا ما أُجريت على الإطلاق. ولذلك فإن الجمعية العامة اليوم ليست بصدد منح حقوق دولة للسلطة الفلسطينية الإرهابية؛ بل هي اليوم أيضًا على وشك أن تمنح امتيازات وحقوق لدولة حماس الإرهابية في المستقبل. لقد فتح الأعضاء باب الأمم المتحدة أمام نازيي العصر الحديث وجهاديي الإبادة الجماعية، الملتزمين بإقامة دولة إسلامية في جميع أنحاء إسرائيل والمنطقة، وقتل كل رجل وامرأة وطفل يهودي. هذا يجعلني أشعر بالغثيان – بالغثيان. وسيتعين على الأعضاء في السنوات القادمة أن يشرحوا كيف فعلوا كل شيء لإعطاء دولة لمجموعة من السفاحين، لأمثال هتلر في عصرنا هذا، وذلك في تعارض مع كل الأخلاق ومع ميثاق الأمم المتحدة.

ها هنا أقدم للجمعية النتيجة المستقبلية لتصويت اليوم. هذه هي نتيجة تصويتها. الرئيس المرتقب يحيى السنوار، الرئيس الطاغية لدولة حماس، الذي ترعاه الأمم المتحدة، وهو بالمناسبة مدين بالامتنان البالغ للجمعية العامة. عندما تصعد حماس إلى السلطة، يعرف الأعضاء ماذا سيحدث للممثل الفلسطيني الذي تكلم هنا للتو. سيتم استدعاؤه، وإذا عاد فعلى الأرجح سيتم إلقاؤه من فوق سطح منزل من قبل حماس، تمامًا كما حدث لممثلي السلطة الفلسطينية عندما استولت حماس على غزة في عام 2006 أو 2007. وسيرحب هذا الجهاز بدلاً منه بممثل حماس في صفوفه – وهو دبلوماسي إرهابي هدفه المعلن هو الإبادة الجماعية لليهود، تمامًا مثل نظيره الإيراني هنا.

وبهذه السابقة الجديدة قد نرى هنا ممثلين للدولة الإسلامية في العراق والشام أو بوكو حرام، والذين سيجلسون بيننا. أتعرفون أيها الأعضاء؟ سيكون ذلك مناسباً للمعيار الأخلاقي الجديد الذي يتم وضعه هنا اليوم – إعطاء حقوق دولة لكيان يسيطر أصلاً عليه الإرهابيون جزئياً، وستحل محله قوة من مغتصبي حماس قتلة الأطفال. إنه أمر لا يُصدق، لا يُصدق حقًا. إن ما تقوم به الجمعية اليوم يذكرنا بكيفية استسلام القوى الأوروبية لهتلر في اتفاق ميونيخ. تستهدف الأمم المتحدة ديمقراطية إسرائيل الملتزمة بالقانون، بينما تسترضي القوى الجهادية النازية المتمثلة في حماس وإيران. إن ملاحظات تشرشل آنذاك حول اختيار الجبن والاسترضاء في مواجهة الطغاة القتلة تناسب تصويت الجمعية اليوم لأنها اليوم أمام الاختيار بين الضعف والخجل والمهادنة وبين خوض حرب ضد الإرهاب. وهي للأسف ستختار الضعف، ولكنها في المقابل لن تحصل على العار فحسب، بل أيضا على الحرب في المستقبل. أحسنتم.

اليوم ترتكب الجمعية العامة هنا مهزلة أخرى – وهذا عمل لا يُغتفر، وهو تدمير ميثاق الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة المقدسة التي تشكل أساس كل ما يفترض أن نفعله هنا، يتم الدوس عليه. يتم رميه من النافذة. إن الجمعية تبصق على القيم ذاتها التي تمت صياغتها لتربط هذه المنظمة. إنها، بمشروع القرار الهدام الذي قدمته اليوم A/ES-10/L.30/Rev.1، تلتف حول مجلس الأمن وتتجاهل قراره وتنتهك الأعراف التي التزمت بها هذه المنظمة.

لقد صيغ الميثاق لسبب، ولكن معظم الأعضاء لا يهتمون بالشروط التي يحددها الميثاق. ولذلك اسمحوا لي أن أذكّر الجمعية بما ينص عليه الميثاق بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة:

”1. العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المُحبة للسلام، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق – المحبة للسلام.

”2. قبول أية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.“

وبتصويت اليوم، فإن الأعضاء لا يتجاوزون مجلس الأمن فحسب، في انتهاك للميثاق، بل إنهم يسيئون إلى معنى محبة السلام. فهم يعلمون أن الفلسطينيين هم النقيض التام لمحبة السلام. إنهم يعلمون ذلك. فمنذ أن رفضوا خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة عام 1947 – رفضوها – لم يحاولوا سوى تدمير إسرائيل مراراً وتكراراً. إنهم محبون للإرهاب وليسوا محبين للسلام. إنهم أي شيء غير كونهم محبين للسلام.

السلطة الفلسطينية تدفع رواتب مدى الحياة للإرهابيين. وهذا في ميزانيتهم. يقومون بتدريس الاستشهاد والجهاد في فصولهم الدراسية. يمجدون الموت والقتل. يلقن الفلسطينيون أطفالهم عقيدة قتل الإسرائيليين وشن الهجمات الإرهابية. ثم عندما تدافع إسرائيل عن نفسها، يأتي الممثل الفلسطيني هنا ويقف هنا ويذرف دموع التماسيح وكأنه لم يرسلهم جميعاً للقيام بعمليات انتحارية أو إرهابية. لم يقم أي زعيم فلسطيني، ولا واحد فيهم، بإدانة مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنه يصف أفراد حماس بأنهم إخوانه. هل هذا الكيان هو ما يريد الأعضاء منحه حقوق الدولة – كيان إرهابي؟ طالما أن كل هذا العدد الكبير من الأعضاء يكرهون اليهود، فهم لا يبالون حقًا بأن الفلسطينيين ليسوا محبين للسلام. وعلى الرغم من التزامهم بميثاق الأمم المتحدة، إلا أنهم هنا اليوم ليكشفوا ما يعنيه الميثاق بالنسبة لهم: عندما يتعلق الأمر بحياة الإسرائيليين واليهود، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يعني لهم شيئًا – لا شيء، لا شيء. وبتجاهلهم للميثاق ومنحهم الفلسطينيين امتيازات الدولة العضو، فإنهم يثبتون أن الأخلاق مجرد شعار بالنسبة لهم، بينما تطغى السياسة والمصالح. بالنسبة لهم، ميثاق الأمم المتحدة مجرد وثيقة لا معنى لها، والتصويت اليوم سيثبت ذلك.

هل يعرفون ماذا يفعلون اليوم؟ إنهم اليوم يمزّقون الميثاق، ويفعلون ذلك في أعقاب أكثر المجازر وحشية التي تعرض لها شعبي منذ محرقة اليهود – على رماد مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر. لماذا؟ هذا اليوم سيُسجل في التاريخ بوصفه يوماً من أيام العار. إن الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تأسست في أعقاب القتل المنهجي لستة ملايين يهودي، لا تعير أي اهتمام لميثاقها التأسيسي وتعمل على تعزيز نظام إبادة جماعية آخر يهدد وجود الشعب اليهودي. أريد أن يتذكر العالم بأسره هذه اللحظة وأن يتذكر هذا الفعل غير الأخلاقي. ولذلك سأرفع اليوم مرآة للأعضاء – مرآة، هذه هي مرآتهم – حتى يمكنهم أن يروا بالضبط ما يلحقونه بميثاق الأمم المتحدة بهذا التصويت المدمر. إنهم يمزقون ميثاق الأمم المتحدة بأيديهم. نعم، نعم، هذا ما يفعلونه – تمزيق ميثاق الأمم المتحدة. عار على الجمعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في وقت سابق اليوم بتعليق المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال الساعة 11/00، تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1: أذربيجان، إريتريا، إسبانيا، أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أيرلندا، البرازيل، بروني دار السلام، بلجيكا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كمبوديا، موريشيوس، موزامبيق، النرويج، النيجر، نيجيريا، هندوراس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للإدلاء بالبيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد بدأ التصعيد الحالي للنزع الفلسطيني – الإسرائيلي قبل سبعة أشهر. ولن نتطرق بالتفصيل إلى آثاره الوحشية. دعونا نقول فقط أنه خلال تلك الفترة، أكثر من 35 ألف شخص، العديد منهم نساء وأطفال، لقوا حتفهم في غزة وحدها نتيجة للعملية العسكرية الإسرائيلية. وأصيب حوالي 80 ألف مدني آخرين بجروح. هذه الإحصائية المروعة لا مثيل لها في التاريخ الحديث.

إذا مضت إسرائيل في خططها لاقتحام رفح، التي فرّ إليها أكثر من 1,5 مليون شخص من جميع أنحاء قطاع غزة، حتما ستقع كارثة. لقد تم أيضا تدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس

والمستشفيات، بشكل شبه كامل تقريبا. وكما نرى اليوم بوضوح تام، فإن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي تشاركنا هذه التقييمات للوضع الكارثي في غزة.

إن الوضع المأساوي الحالي على الأرض يؤكد موقف بلادي والأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بأنه، إلى جانب الجهود المبذولة لإنهاء الأعمال العدائية، يجب أن نبقى مدركين لضرورة تهيئة الظروف لإقامة حوار مباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول مجمل قضايا الوضع النهائي. وينبغي أن تسفر هذه العملية عن تنفيذ حل الدولتين المعترف به دوليًا والمتمثل في أن تعيش إسرائيل جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مع فلسطين على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ولكي ينجح مثل هذا الحوار، يجب أن تكون إسرائيل وفلسطين على قدم المساواة، وفقًا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

وعلى وجه الخصوص، من واجبنا المشترك أن نصحح الظلم التاريخي فيما يتعلق بتطلعات الفلسطينيين في إقامة دولتهم الموحدة ذات السيادة، والتي كان ينبغي قبولها في الأمم المتحدة منذ عام 1948. نحن مقتنعون بأن حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة سيساعد على تحقيق المساواة في المواقف التفاوضية الأولية مع إسرائيل، والتي حصلت على هذه العضوية الكاملة منذ أكثر من 75 عاماً. إن قبول دولة فلسطين في الأمم المتحدة سيكون الخطوة العملية الأولى نحو حل عادل للقضية الفلسطينية على منصة معتمدة من قبل الأمم المتحدة، واستناداً إلى الإطار القانوني الدولي المعترف به عالمياً.

لقد كان هذا هو الهدف من مشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمته الجزائر (S/2024/312). ومع ذلك، شهد العالم في 18 نيسان/أبريل حق نقض آخر – وهو الخامس – من قبل الولايات المتحدة، التي منعت المسعى الفلسطيني لعضوية الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609).

تبيّن دوامة العنف الحالية في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي العواقب المأساوية لمحاولات احتكار مهام الوسيط ورغبة دولة واحدة في تصوّر نفسها على أنها شرطي العالم.

فمنذ أن عرقلت الولايات المتحدة أعمال مجلس الأمن المتعلقة بالملف الفلسطيني الإسرائيلي بشكل عام وفيما يتعلق بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة على وجه الخصوص، نشأ وضع قميء واستثنائي، ويتطلب حلولا استثنائية. وهذا ما يبرر طرح مشروع القرار (A/ES-10/L.30/Rev.1) – الذي هو أبعد ما يكون مثاليا – للتصويت عليه اليوم. ويجري عرض العديد من عناصره على الجمعية العامة لأول مرة وهي ستقتضي دراسة أكثر تفصيلا في أي حالة أخرى. غير أنها تتعلق بمنح حقوق إضافية ليس لبعض الطامحين، بل لفلسطين التي لا يزال يتعين عليها أن تكتفي بوضع المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة، بسبب موقف الولايات المتحدة. بمجرد اعتماد مشروع القرار، ستبقى فلسطين مراقبا، ولكنها ستحصل على عدة فرص إضافية لكي تتمكن من العمل بقدر أكبر من الفعالية في الجمعية العامة وفي الاجتماعات التي تعقد تحت رعاية الجمعية. ونرى في ذلك فرصة لرفع جزئي على الأقل للظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته، والذي فقد عدداً غير مسبوق من الأرواح المسالمة خلال الأشهر السبعة الماضية. إن عواقب الإجراءات الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة ستستمر لسنوات عديدة، وسيحتاج الفلسطينيون إلى أقصى قدر من تعاون الهيئات المعنية في الأمم المتحدة من أجل التغلب عليها. يسعى مشروع القرار المعروض علينا اليوم إلى مساعدة تلك الهيئات على القيام بذلك قدر الإمكان.

إن مشروع القرار هذا ليس مثاليا. ونعتقد، على وجه الخصوص، أنه لن يكون مجافيا للحقيقة إذا ذكر الولايات المتحدة والدولة القائمة بالاحتلال في الوقت نفسه. لكنني أود أن أؤكد أنه مشروع قرار استثنائي، وكما ورد في نصه، فإنه لا يشكل سابقة. وسنصوت مؤيدين له تكريما لذكرى المدنيين الفلسطينيين الذين فقدوا أرواحهم بسبب عجز المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة، عن وقف إراقة الدماء، تكريما لأولئك الذين لم يعيشوا ليروا فلسطين عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة. وندعو ندعو كل من يعنيه أمرهم ونضالهم من أجل حقوقهم أن يحذو الحذو نفسه.

بيد أن من الأهمية بمكان أن ندرك أن اعتماد مشروع القرار هذا ليس بديلا عن المهمة الرئيسية التي لا يزال يتعين إنجازها في

المستقبل القريب جدا: يجب أن تصبح فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونرى أن أهم عنصر في مشروع القرار هذا يكمن في توصيته لمجلس الأمن بإعادة النظر في طلب فلسطين التمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو التزام أخلاقي يقع على عاتقنا جميعا. فالعضوية الكاملة هي وحدها التي ستمكن فلسطين من الانضمام إلى الأعضاء الآخرين في المنظمة وممارسة الحقوق التي يشملها ذلك الوضع بشكل كامل. ولا يزال الطريق طويلاً كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. واليوم ستتاح للولايات المتحدة فرصة مؤاتية لمعرفة موقف المجتمع الدولي من قضية فلسطين.

لذلك نأمل ألا تمنع الولايات المتحدة في المرة القادمة مجلس الأمن من اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه القضية، وأن تنظر الجمعية العامة قريبا، بناء على توصية من مجلس الأمن، في مشروع قرار بشأن قبول فلسطين في أسرة الأمم المتحدة. والحق أن الشعب الفلسطيني يستحق ذلك منذ فترة طويلة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبتُ الكلمة لأعلل تصويت باكستان على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.30/Rev.1 الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة بالنيابة عن المشاركين في تقديمه. إن باكستان تؤيد مشروع القرار تأييدا كاملا، غير أننا لم نشارك في تقديمه بناء على طلب دولة فلسطين لكي نتمكن من الرد على أي بوادر سلبية معارضة لمشروع القرار هذا.

من الواضح أننا نجتمع في وقت ترتكب فيه أخطر الجرائم والانتهاكات لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة منذ المحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية. لقد برع ممثل فلسطين أكثر مما فعلتُ في وصف المذبحة والدمار الذي لحق بغزة من قبل نظام إسرائيلي خارج عن القانون.

لقد رفضت إسرائيل نداءات هذه الجمعية العامة ومجلس الأمن وحتى رعاتها وأصدقائها لوقف مذبحة الأبرياء والقبول بوقف فوري لإطلاق النار. كما تراجعت القيادة الإسرائيلية عن الاتفاقات التي تم التفاوض عليها لوقف إطلاق النار، بل شنت الآن هجومها على رفح، وهو ما حذر الأمين العام من أنه "سيكون خطأ استراتيجياً وكارثة سياسية وكابوساً إنسانياً".

وبالفعل، سيأتي اليوم الذي ستُحاسب فيه إسرائيل على الجرائم التي ترتكبها في فلسطين، لا سيما في غزة اليوم. وينبغي أن نعمل على مساءلة إسرائيل وقيادتها عن تلك الجرائم.

بيد أن ما سمعناه اليوم ليس سوى إهانات موجهة إلى الأمم المتحدة وإلى هذه الجمعية وإلى الدول الأعضاء فيها. فتلك هي غطرسة المعتدي، التي تدل على إفلات المحتل من العقاب – المحتل لأرض لأكثر من 70 عاما، ويدوس على حق الشعب الفلسطيني الأصيل والمكرس في الميثاق في تقرير المصير. ونأمل أن ترد الجمعية العامة على مثل هذه الإهانات بشكل مناسب، لأنني أعتقد أنها تتعارض مع توقعات أي دولة عضو ومع معايير وممارسات الأمم المتحدة.

اليوم مطلوب من الجمعية العامة أن تتخذ خطوة أولى نحو تسوية نهائية للنزاع – وهي خطوة هامة لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني. فنتيجة لتصويت هذه الجمعية في عام 1947 (القرار 181 (د-2)) تم تقسيم فلسطين بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. غير أن إسرائيل ظلت العضو الوحيد في الأمم المتحدة. لقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير منذ عام 1947، وبعد عام 1967، أُجبر على العيش تحت الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

ويمكن لهذه الجمعية العامة أن تعالج هذا الظلم التاريخي جزئياً بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، ما دامت تستوفي جميع معايير العضوية. علاوة على ذلك، تحظى عضويتها بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذا فإن من المؤسف أن تعرقَل عضوية فلسطين في عام 2011 كما عرقلت مرة أخرى قبل أسبوعين بالتصويت السلبي لعضو دائم واحد في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609).

إن الادعاء بأن قبول فلسطين ليس ممكنا إلا من خلال المفاوضات يدل على عدم عدالة ذلك الموقف. ويجب أن تكون المفاوضات منصفة وعلى قدم المساواة. فإذا كانت إسرائيل تتفاوض بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، فيجب أن تتمتع فلسطين بالصفة نفسها.

إن اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES10/L.30/Rev.1 سيقرر – وأنا متأكد من أنه يحظى بشبه إجماع الدول الأعضاء – أهلية فلسطين لنيل العضوية. يحث مشروع القرار مجلس الأمن أيضا على إعادة النظر في قبول فلسطين دولة عضو كاملة العضوية، فضلا عن تأييد ذلك.

في غضون ذلك، ستمنح الجمعية العامة جميع الحقوق لمشاركة دولة فلسطين على أكمل وجه ممكن في الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ومؤتمراتها. ينطبق ذلك الإجراء الاستثنائي فقط على فلسطين ولن يشكل سابقة، كما ينص مشروع القرار.

إن اعتماد مشروع القرار هذا سيكون خطوة جزئية، ولكنها حيوية، نحو رفع الظلم التاريخي الواقع على شعب فلسطين. وسيعكس واقعاً سياسياً من شأنه أن يسهّل إحياء عملية السلام لتحقيق الهدف المتفق عليه عالمياً، أي حل الدولتين – هدف إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة جغرافياً على طول حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت. وقبل أن نشرع في البت في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1، أود أن أتناول المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار.

في ضوء الفقرتين 2 و 3 من المادة 18 من ميثاق الأمم المتحدة، هل ثمة اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين؟

لا أرى اعتراضا. وبالتالي فإن أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين مطلوبة لاعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.30/Rev.1، المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة".

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أستراليا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، غابون، غامبيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون

الأرجنتين، تشيكيا، هنغاريا، إسرائيل، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، النمسا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، ملاوي، جزر مارشال، موناكو، هولندا، مقدونيا الشمالية، باراغواي، جمهورية مولدوفا، رومانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية 143 صوتاً مقابل 9 أصوات، مع امتناع 25 عضواً عن التصويت (القرار دإط-10/23).

[بعد ذلك، أبلغ وفد الكونغو الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد اعتمدت الجمعية العامة للتو قرارا هاما يعرب عن تأييدها لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة ويوصي مجلس الأمن بإعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي. وقد صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار دإط-10/23 بعد دراسة جادة ومتأنية. وأود أن أشرح وأسجل أسباب تأييد سنغافورة لهذا القرار.

أولا، إن تأييد سنغافورة لهذا القرار بمثابة تصويت مؤيد لحل الدولتين عن طريق التفاوض في مرحلة حرجة في منطقة مضطربة جدا. لقد دأبت سنغافورة على الدعوة إلى تسوية تفاوضية على أساس وجود دولتين وتأييدها، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، باعتبارها السبيل الوحيد العملي لتحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن لكل من إسرائيل وفلسطين الحق في الوجود والعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها وخالية من التهديدات أو أعمال القوة. وتتشاطر سنغافورة نداء بقية المجتمع الدولي الموجه إلى قادة الجانبين للتحلي بالقيادة والشجاعة واتخاذ الخطوات الصعبة والضرورية نحو حل الدولتين.

لقد أصبحت آفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين أكثر قتامة. ولهذا السبب بالتحديد يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لوضع حد للأعمال العدائية وإحياء الجهود الرامية إلى العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين. لقد أدت الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إلى مقتل أكثر من 200 1 إسرائيلي وجنسيات أخرى بطريقة وحشية، مع أخذ أكثر من 200 رهينة لا يزال كثيرون منهم في الأسر. لا يمكن التغاضي عن تلك الهجمات أو تبريرها بأي تاريخ من الظلم أو العداوة أو النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لقد أدانت سنغافورة تلك الأعمال مراراً وتكراراً. رداً عليها مارست إسرائيل حقها المشروع في الدفاع عن النفس. ولكن الأعمال العسكرية الإسرائيلية تجاوزت الحدود وتسببت في الكثير من المعاناة الإنسانية وتدمير الممتلكات. إن مقتل حوالي 000 35 فلسطيني علاوة على الكارثة الإنسانية التي سببتها في غزة أمران مأساويان. أثارت تلك المأساة موجة غضب عارم على كلا الجانبين، وأدت إلى تبدد الثقة الهشة أصلا بين الشعبين، كما تلاشى أي شعور بالأمن لدى الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

بصفتنا صديقاً لكلا الجانبين، فإننا نشعر بحزن عميق بسبب هذا الوضع. ويجسد تصويت سنغافورة اليوم رغبتنا الصادقة في أن يستأنف الطرفان المفاوضات المباشرة بحسن نية، ويتحليا بالشجاعة اللازمة لاتخاذ الخطوات الأولى الصعبة والضرورية في الوقت نفسه نحو حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم. إننا ندرك أن ذلك سيكون عملية مؤلمة وطويلة الأمد. ويجب أن يبدأ العمل على إعادة بناء الثقة واستئناف الحوار الآن. ولا شك أن لكلا الطرفين حقوقا مشروعة ومسؤوليات مشتركة، ويجب التوصل إلى تسويات صعبة من خلال المفاوضات المباشرة.

ثانيا، إن تأييد سنغافورة للقرار يتماشى مع تأييدنا الثابت والطويل الأمد لمبادئ القانون الدولي وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات

الصلة. فالقرار 181 (د – 2)، من بين أمور أخرى، قسّم الانتداب على فلسطين إلى دولتين منفصلتين عربية ويهودية. كما دعا قرارا مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب الأيام الستة. وأشارت القرارات اللاحقة صراحةً إلى حل الدولتين. وللأسف، لم تنفذ تلك القرارات قط.

ثالثاً، نحن نؤيد حق الشعب الفلسطيني في وطنه. في عام 1988 رحبت سنغافورة بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن قيام دولة فلسطين. وقد فعلنا ذلك في سياق حل الدولتين. حينئذ، أعرب المجلس الوطني الفلسطيني عن تأييده لعقد مؤتمر دولي وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973). والأهم من ذلك، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية صراحةً الإرهاب واعترفت بحق دولة إسرائيل في الوجود. فاعتبرنا أن تلك الخطوات بمثابة تقدم إيجابي نحو حل دائم للنزاع الذي طال أمده.

رابعا، بتأييدنا للقرار الذي اعتمدناه اليوم، تؤكد سنغافورة مجددا أنه لا مكان للإرهاب في أي عملية تؤدي إلى حل سياسي مستقر وسلمي. وبالمثل فإن الجماعات – بما فيها حركة حماس، التي تواصل إنكار وجود إسرائيل أو ترفض نبذ الإرهاب – لا مكان لها في دولة فلسطينية. لأجل ترسيخ أسس السلام الدائم، يجب علينا أن نعيد الأمل ونقدم تحقيق السلام بديلا لدورة العنف والانتقام التي لا نهاية لها. وبصفتنا صديقاً لإسرائيل وفلسطين، فإننا نحث كليهما على تجنب العنف واستئناف المفاوضات لأجل التوصل إلى حل الدولتين بمساعدة ودعم المجتمع الدولي.

بالرغم من تأييدنا للقرار، فإن سنغافورة تتحفظ على موقفها إزاء نطاق ملحق القرار. ففي رأينا أن أي حقوق وامتيازات إضافية تُمنح بموجب القرار يجب أن يتم ذلك بطريقة تتسق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر مهم ليس في هذه الحالة فحسب، بل أيضا في الحالات المماثلة في المستقبل لأن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزم الدول الأعضاء، ينص على ممارسة بعض الحقوق والالتزامات من قبل الدول الأعضاء حصريا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، هل لي أن أدعو جميع المشاركين إلى خفض أصواتهم حتى نتمكن من الاستماع إلى البيانات.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل سبعة وسبعين عاماً صوتت الدانمرك في هذه الجمعية مؤيدة لإنشاء دولتين في فلسطين التي كانت سابقا تحت الانتداب (القرار 181 د–2). واليوم يأتي تصويتنا تأكيدا لالتزام الدانمرك المستمر بتحقيق حل الدولتين – حل سلمي ودائم ومستدام، يمكن بموجبه أن تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وبالمثل ظلت الدنمارك تقف دائما إلى جانب إسرائيل وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وفقاً للقانون الدولي في ذات الوقت الذي أيدت فيه حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وبناء سلطتهم الفلسطينية. وسنظل نفعل ذلك.

قبل اثني عشر عاماً، صوتت الدنمارك مؤيدة منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة (القرار 19/67). لذا فإن تصويتنا اليوم ليس سوى استمرار طبيعي لذلك، فضلا عنه أنه خطوة هامة نحو عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

في الوقت نفسه، لا يترتب عن تصويت الدانمرك اليوم اعتراف ثنائي رسمي بدولة فلسطينية ذات سيادة. فهذه مسألة منفصلة سنواصل النظر فيها ضمن الإطار الذي يحدده القانون الدولي. إن موقف الدنمارك يتمثل في أنه يجب أن يحدث اعتراف كهذا نتيجة لحل الدولتين المتفاوض عليه بين الطرفين.

بعد انقضاء سبعة أشهر على النزاع المدمر هذا، قد يبدو الأفق السياسي نحو حل الدولتين بعيد المنال، ولكن يجب ألا يغيب عن بالنا أبداً. ونأمل أن يكون تصويت اليوم خطوة في ذلك الاتجاه.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب جمهورية إيران الإسلامية عن تأييدها لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. إن قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة خطوة أولى ولحظة هامة في رفع الظلم التاريخي الذي حاق

بالشعب الفلسطيني. نشدد مرة أخرى على ما ورد في الفقرة 1 من القرار دإط–10/23 الذي اتخذ للتو والذي قررت فيه الجمعية العامة أهلية دولة فلسطين لنيل العضوية في الأمم المتحدة وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنها دولة محبة للسلام وراغبة بل قادرة على تنفيذ التزامات الميثاق، وبالتالي ينبغي قبولها في عضوية الأمم المتحدة.

تقر جمهورية إيران الإسلامية وتؤيد قرار الجمعية العامة اليوم. إنه خطوة متواضعة ولكنها حاسمة في الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي تجاه شعب فلسطين واستعادة بعض الحقوق الأصيلة لفلسطين التي أثبتت التزامها بصون السلام وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فهي تستحق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

على النقيض من ذلك، فإن تصرفات النظام الإسرائيلي تسقط أهليته وتجعله غير مؤهل لأن يكون كيانا محبا للسلام وقادرا على الوفاء بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة. فالنظام الإسرائيلي قد دأب على انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. كما يرفض الامتثال لأوامر محكمة العدل الدولية الملزمة قانوناً ويصر على ارتكاب انتهاكات فظيعة، بما في ذلك المجازر وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية.

تجسد التقارير المروعة عن المقابر الجماعية التي تم الكشف عنها في منشأتي ناصر والشفاء الطبيتين في غزة صورة مروعة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها ذلك النظام. فقد تم العثور على ما يقرب من 400 جثة، بما فيها جثث النساء والأطفال، مدفونة في مقابر جماعية في غزة، وهي مثال صارخ على وحشية النظام واستخفافه بحياة البشر. إن تلك الأفعال تتعارض مع القيم الأساسية للأمم المتحدة وجميع القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وتهدد السلم والأمن الدوليين.

كما نأسف لعرقلة الولايات المتحدة صدور البيان الصحفي لمجلس الأمن، الذي اقترحته الجزائر، والذي يدعو إلى إجراء تحقيق نزيه وشفاف ودولي (SC/15692). إن ذلك تصرفا غير مسؤول من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، علاوة على أنه طائش وغير مقبول ويتعارض مع إرادة المجتمع الدولي.

فبالرغم من التأييد الساحق من جانب المجتمع الدولي، اختارت الولايات المتحدة – كونها مؤيداً قوياً لنظام الاحتلال – مرة أخرى أن تغاضى عن ذلك الواقع وبذلت جهوداً متحيزة لعرقلة تحقيق التطلع النبيل للشعب الفلسطيني في نيل العضوية الكاملة. بيد أن تصويت اليوم يبين مدى عزلة الولايات المتحدة في دعمها غير المشروط للنظام الإسرائيلي. ونحن على ثقة بأن تصويت اليوم سيبعث برسالة واضحة إلى مجلس الأمن. فبعد اعتماد هذا القرار، نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من إعادة النظر في موقفه السابق بشأن الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة.

تعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا بأن دعم قضية فلسطين والشعب الفلسطيني يجب أن يستمر حتى يتمكن من نيل حقوقه الأساسية، ولا سيما حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة في جميع الأراضي المحتلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وكما ذكرنا من قبل، فإننا نرى أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وإجراء استفتاء على تقرير المصير يمثلان الحل الأكثر فعالية ودواماً لقضية فلسطين. فمن خلال الاستفتاء، سيتمكن الفلسطينيون المسلمون واليهود والمسيحيون من اختيار نظامهم السياسي والتمتع بحقوقهم على نحو عادل ومتساوٍ.

ختاما، لقد صوّت وفد بلدي مؤيدا للقرار ويرى أنه دليل على دعم المجتمع الدولي القوي لقضية فلسطين، وخاصة لإعمال الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وإذ نرحب باعتماد القرار، نعرب عن تعاطفنا مع أهالي غزة ورفح الذين يعانون من الفظائع المستمرة التي ترتكبها إسرائيل. ولا تزال إيران ثابتة في الدعوة إلى وقف مستدام لإطلاق النار، معترفةً بأنه مطلب عاجل لا غنى عنه لسلامة غزة في هذه المرحلة الحرجة.

وأخيراً، نود أن نسجل رسميا أن تأييدنا للقرار لا يخل بموقفنا المبدئي الثابت وطويل الأمد من المسائل المتعلقة بقضية فلسطين وعدم الاعتراف بالنظام الإسرائيلي.

السيد كولهانيك (تشيكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم تشيكيا الكامل لشعب الضفة الغربية وغزة في سعيهم لتحقيق التطلعات السياسية لإقامة دولتهم في المستقبل. ولكن لكي يكون ذلك قابلاً للتطبيق، يجب أن يكون نتيجة لاتفاق سلام شامل يضمن الأمن والاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي لكل من إسرائيل وفلسطين.

أولاً وقبل كل شيء، فإن معالجة الأزمة الإنسانية العميقة في غزة مسألة ملحة جدا، لأنها عنصر حاسم في أي عملية مجدية تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية. والواقع أن أجزاء من قطاع غزة لا تزال تحت سيطرة حركة حماس التي شنت هجومها الإرهابي المروع على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول، مما أدى إلى اندلاع الحرب وما ترتب عليها من عواقب مأساوية على آلاف المدنيين. ونؤيد بقوة البيان المشترك الصادر عن قادة 18 دولة عضوا في 25 نيسان/أبريل، الذي يدعو حماس إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن وتمهيد الطريق لوقف إطلاق النار.

لقد صوتنا اليوم على القرار دإط-10/23، الذي يسعى إلى تعزيز وضع فلسطين في الأمم المتحدة بعد أن رفض مجلس الأمن التوصية بطلبها للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609).

وتستحق شعوب المنطقة فرصة التوصل إلى حل سلمي من شأنه أن يحل النزاع بشكل دائم. ولكن لا يمكن لعضوية الأمم المتحدة ولا لتعزيز الحقوق في الأمم المتحدة وحدها أن يجلبا السلام والازدهار للفلسطينيين. يتطلب تحقيق السلام أكثر من ذلك. فهو يتطلب الشجاعة للجلوس معا على طاولة المفاوضات واتخاذ قرارات سياسية صعبة وتقديم تنازلات. وهذا في الواقع ما يجب أن نسعى إليه جميعاً.

وفي هذا الصدد، من الحيوي استعادة الأفق السياسي للحل القائم على وجود دولتين. ويبقى الاتفاق التفاوضي هو السبيل العملي الوحيد لتحقيق الأمن والسلام الدائمين للجميع. كما أننا نشجع المنطقة على الشروع في السير على طريق التعاون، بما في ذلك من خلال الاتفاق الإبراهيمي لتعزيز مستقبل أفضل للشرق الأوسط.

ويهدف قرار الجمعية العامة هذا إلى تجاوز عملية سياسية بالغة التعقيد من خلال قرار يمكن أن يؤدي إلى زرع المزيد من الانقسامات وعرقلة مفاوضات السلام في حالة نزاع هشة جدا بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنه يحاول التحايل على الإجراءات القانونية المعمول بها لقبول أعضاء جدد في أسرة الأمم المتحدة من خلال منح حقوق وامتيازات الدولة العضو إلى مراقب. وهذا يتعارض مع مقصد ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب على وجه التحديد، لم تكن تشيكيا في وضع يسمح لها بتأييد القرار، وصوتنا معارضين له.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان الرئيس بايدن واضحا في أن السلام المستدام في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل الدولتين، مع ضمان أمن إسرائيل، حيث يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا جنبا إلى جنب مع قدر متساو من الحرية والكرامة. ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن التدابير الانفرادية في الأمم المتحدة وفي الميدان لن تحقق ذلك الهدف.

ولم يكن القرار دإط-10/23 استثناءً، ولذلك صوتت الولايات المتحدة معارضة. ولكن لا يعكس تصويتنا معارضة إقامة دولة فلسطينية؛ إذ أعربنا بجلاء تام عن تأييدنا لها وسعينا للنهوض بها بشكل مُجدٍ. بدلاً من ذلك، إنه اعتراف بأن إقامة الدولة لن تتم إلا من خلال عملية تنطوي على مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

لا يوجد مسار آخر يضمن أمن إسرائيل ومستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية؛ ولا يوجد طريق آخر يضمن للفلسطينيين أن يعيشوا في سلام وكرامة في دولة خاصة بهم؛ ولا يوجد مسار آخر يؤدي إلى التكامل الإقليمي بين إسرائيل وجميع جيرانها العرب، بما في ذلك المملكة العربية السعودية.

والولايات المتحدة ملتزمة بتكثيف مشاركتها مع الفلسطينيين وبقية المنطقة للمضي قدماً في تسوية سياسية من شأنها أن تسفر عن إيجاد سبيل إلى إقامة الدولة الفلسطينية والعضوية اللاحقة في الأمم المتحدة. ولا يعالج هذا القرار المخاوف بشأن طلب العضوية الفلسطيني الذي

أثير في نيسان/أبريل في مجلس الأمن من خلال اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد (انظر S/PV.9609). وفي حال نظر مجلس الأمن في طلب عضوية الفلسطينيين نتيجة لهذا القرار، فستكون هناك نتيجة مماثلة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يغير القرار من مركز الفلسطينيين بوصفهم بعثة مراقبة لدولة غير عضو. حتى هذا النص العقيم يوضح ذلك بشكل صريح. ونتيجة لهذا التصويت، لم تحصل البعثة المراقبة عن الدولة الفلسطينية غير العضو على حق التصويت في الجمعية العامة. كما أنها لم تحصل على الحق في تقديم مرشحين في أجهزة الأمم المتحدة أو أن تُنتخب كعضو في مجلس الأمن. وباختصار، فإن بعثة المراقبة عن الدولة الفلسطينية غير العضو لا تتمتع بنفس مكانة الدولة العضو بعد هذا التصويت.

وفي غضون ذلك، ستواصل الولايات المتحدة معارضة التدابير التي تقوض آفاق حل الدولتين. ويشمل ذلك أي إجراءات تنتهك المبادئ التي شدد عليها الوزير بلينكن مرارا وتكرارا: أن غزة لا يمكن أن تكون منصة للإرهاب، وأنه لا ينبغي أن تكون هناك إعادة احتلال إسرائيلي لغزة، وأنه لا ينبغي تقليص مساحة أراضي غزة.

ونعتقد أن حل الدولتين، مقترنا بتلك العناصر، هو أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم في المنطقة، إلى جانب الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن أسرع طريق نحو إقامة دولة للشعب الفلسطيني والحصول على عضوية الأمم المتحدة هو من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدعم من الولايات المتحدة والشركاء الآخرين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد صوتت فرنسا مؤيدة القرار دإط-10/23، الذي اقترحته الإمارات العربية المتحدة، والذي يمنح حقوقا جديدة لدولة فلسطين المراقبة في الأمم المتحدة.

ونرحب بالتوضيحات المتعلقة بالحق في التصويت والحق في الترشح للانتخاب، وهما من صلاحيات الدول الأعضاء وحدها. تشير فرنسا إلى أن إجراءات قبول دولة عضو جديدة محددة في ميثاق الأمم المتحدة. إننا نؤيد قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين مشروع القرار الذي قدمته الجزائر إلى مجلس الأمن (S/2024/312).

لقد حان الوقت لكي تتخذ الأمم المتحدة إجراءات بهدف حل النزاع – الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وهذا هو السبيل الوحيد لتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، فضلا عن تطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولة. هذا هو المعنى الكامن وراء مشروع القرار الذي قدمته فرنسا إلى مجلس الأمن. وندعو جميع أعضائه إلى دعم مشروع القرار وتأييد آفاق السلام.

تدين فرنسا الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا نزال نطالب بوقف إطلاق النار والإفراج عن جميع الرهائن. ولا نزال نطالب بإيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة.

إن الهجوم الذي بدأ على رفح قد يتسبب في وقوع العديد من الضحايا ونزوح المزيد من السكان، في حين لا يمكن اعتبار أي منطقة في غزة آمنة اليوم. فهو يهدد بزيادة تعطيل دخول المساعدات. ومن الواضح أن فرنسا تعارض تلك العملية.

وندين هجوم حماس على معبر كرم أبو سالم. ونؤكد مجدداً على ضرورة أن تبذل الأطراف كل ما في وسعها لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات.

لقد حان الوقت للتعبئة من أجل حل سياسي.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): امتنعت فنلندا عن التصويت على القرار دإط-10/23.

لقد أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في الأشهر الماضية مرة أخرى أن السلام الدائم في الشرق الأوسط يتطلب حلاً سياسياً للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ترى فنلندا أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد المستدام لضمان أمن وحقوق الشعبين وتحقيق السلام المستدام. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يسعى جاهداً لتحقيق هذا الهدف.

يتطلب السلام المستدام إعمال حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولته المستقلة.

لطالما كانت فنلندا شريكاً موثوقاً للفلسطينيين على مدى عقود في دعم بناء الدولة الفلسطينية، سواء على الصعيد السياسي أو من خلال التعاون الإنمائي. يحتاج المجتمع الدولي الآن إلى وضع خطوات واضحة نحو إقامة دولة فلسطينية. وعضوية فلسطين في الأمم المتحدة هي إحدى تلك الخطوات. ومن الأهمية بمكان ألا تكون هذه العضوية رمزية فحسب، بل أن تأتي كجزء من خطة واسعة النطاق تؤدي إلى تحسينات ملموسة في وضع الفلسطينيين وأمن المنطقة بأسرها.

وللأسف، لم يتفق المجتمع الدولي حتى الآن على هذه الخطة. تريد فنلندا أن ترى دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دوليا كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. على الرغم من صعوبة الحالة، من المهم أن تدرك جميع الشعوب في المنطقة ضرورة حل الدولتين. يجب أن تتصرف قيادتي الطرفين بطريقة تجعل حل الدولتين ذا مصداقية في نظر المواطنين.

يجب أن تصبح حماية المدنيين على الفور الأولوية القصوى. ولا بد لإسرائيل وقف جميع أنشطتها غير القانونية في الضفة الغربية والإفراج عن العائدات الفلسطينية التي تحتجزها.

ويتعين على الحكومة الفلسطينية تنفيذ برنامجها الإصلاحي. يجب أن نعترف جميعا صراحةً بأنه لا عودة إلى الوضع الذي كان قائما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر.

تواصل فنلندا الدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة والإفراج الفوري عن جميع الرهائن. في نهاية المطاف، من الواضح أن فوائد نموذج الدولتين تفوق مساوئه بالنسبة لجميع سكان المنطقة. يستحق شعبا إسرائيل وفلسطين مستقبلاً أفضل وآمنا، وللفلسطينيين الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونهم.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أستراليا بالتأييد الثابت للقرار دإط-10/23 للحل القائم على وجود دولتين: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها. وهذا رفض واضح لأهداف حماس وأساليبها. إن حل الدولتين – إسرائيل وفلسطين – هو عكس ما تريده حماس.

ندين هجوم حماس الإرهابي على إسرائيل وندعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن. ولطالما آمنت أستراليا بأن حل الدولتين يوفر الأمل الوحيد لكسر دائرة العنف التي لا تنتهي وتحقيق السلام الدائم. على غرار العديد من الدول الأعضاء، شعرت أستراليا بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم. هناك دور للمجتمع الدولي في بناء الزخم، وتحديد التوقعات بأن تستأنف الأطراف المفاوضات من أجل إحراز تقدم ملموس ودعم الجهود المبذولة من أجل عملية سياسية.

لا ينص القرار على العضوية في الأمم المتحدة ويحتفظ بمركز البعثة المراقبة الدائمة، مع توسيع متواضع لحقوق إضافية. وقد أعربنا عن تقديرنا لتفاعلنا مع الدول الأعضاء وبعثة المراقبة الفلسطينية لضمان أن يكون ذلك واضحاً.

ويعبّر القرار عن تطلع الجمعية العامة إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة – وهو أمر يجب أن يوصي به مجلس الأمن في نهاية المطاف، بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي حين أن هذا القرار ليس هو ما كنا نقترحه، فقد صوتت أستراليا مؤيدة له لجميع الأسباب التي ذكرتها. وشأننا شأن العديد من الدول الأخرى، فإن تصويتنا على هذا القرار ليس اعترافاً ثنائياً بالدولة الفلسطينية. ومع ذلك، لم تعد أستراليا تقبل أن الاعتراف لا يمكن أن يأتي إلا في نهاية عملية السلام.

لقد كنا واضحين بأنه لا دور لحماس في الدولة الفلسطينية المستقبلية. مثل هذه الدولة لا يمكن أن تكون في وضع يسمح لها بتهديد أمن إسرائيل. إن إصلاح السلطة الفلسطينية مطلوب، وستكون هناك حاجة إلى إجراء مفاوضات مباشرة على قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والحدود.

لقد استمعنا إلى مخاوف إسرائيل. ستظل أستراليا ملتزمة دائما بحق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن. ونرى أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان ذلك. ونعلم أن هذا التصويت لن يحل الأزمة

الحالية. هناك حاجة ملحة إلى وقف إطلاق النار لدواع إنسانية في غزة؛ ولا بد من معالجة الحالة الإنسانية الكارثية؛ ويجب على حماس إطلاق سراح جميع الرهائن.

السيد تسانايزن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤمن ألمانيا إيمانا راسخا بوجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – لشعبين في الشرق الأوسط. إننا نتشارك هدف إقامة الدولة الفلسطينية. ونؤيد بشكل كامل حق الفلسطينيين في تقرير المصير. إذ يستحق كل طفل وكل أسرة العيش في سلام ورخاء وكرامة. نريد أن يكون للشعب الفلسطيني دولته الخاصة به. لقد عملت ألمانيا على تحقيق ذلك لسنوات، وسنواصل ذلك بلا هوادة.

إن المطلوب اليوم اتخاذ إجراءات فورية، مدعومة بجهود دولية جماعية، لوقف القتال وإطلاق سراح الرهائن وضمان أمن الإسرائيليين والفلسطينيين، وتقديم المساعدة الإنسانية وإنهاء المعاناة والدمار. وبدون هذه الخطوات الفورية، لن تصبح الدولة الفلسطينية حقيقة واقعة. ولكننا نريد أن تقوم دولة فلسطينية على أرض الواقع. ولسوء الحظ، فإن التصويت الذي جرى اليوم في الجمعية العامة لن يمكن من إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات الحياة، ولن يصنع السلام.

لو أن العضوية الكاملة الفورية أنهت كل المعاناة التي نشهدها الآن، لكنا قد صوتنا بكل إخلاص بنعم اليوم. إن المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي وحدها التي ستؤدي إلى سلام مستدام في الشرق الأوسط وواقع الدولتين. ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت اليوم.

في هذه اللحظة من الزمن، لنركز على ما هو ضروري لتمهيد طريق فعال نحو السلام والأمن للمنطقة وللإسرائيليين والفلسطينيين. تعمل ألمانيا بلا هوادة على تحقيق هذا الهدف. وبالتنسيق الوثيق مع شركائنا في المنطقة، فإننا نركز على تهيئة الظروف اللازمة لحل الدولتين. ولكي نكون واضحين جدا – ويبدو أن الكثيرين في هذه القاعة يتفقون على ذلك – فإن العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لدولة فلسطينية ليست بداية أو نهاية العملية السياسية نحو حل الدولتين، ولكنها جزء لا يتجزأ من هذه العملية السياسية. يجب أن يبدأ الإسرائيليون والفلسطينيون بالاتفاق على خطوات ملموسة – خطوات تسمح لكلا الشعبين بالعيش بكرامة وأمن جنبا إلى جنب، وخطوات لإنهاء الاحتلال ومنع العنف والتحريض.

إننا نقف اليوم ضد الإجراءات الانفرادية التي تقوض آفاق حل الدولتين، وهي الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة والمستويات غير المسبوقة من عنف المستوطنين.

وندعو حكومة إسرائيل إلى القيام بدورها للحفاظ على حل الدولتين قابلاً للتطبيق. وفي الوقت نفسه، يحتاج الفلسطينيون إلى إرساء الأسس لهيكل دولة شرعية وتملك مقومات البقاء. ما نحتاج إليه هو سلطة فلسطينية فعالة وموحدة، مصممة على العيش في سلام وأمن مع إسرائيل كجارتين طيبتين. سيتطلب ذلك جهوداً كبيرة متواصلة من جميع أصحاب المصلحة. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتحمل المسؤولية لضمان أن تتمكن السلطة الفلسطينية من القيام بهذه المهمة بفعالية وضمان الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 يجب ألا يتكرر أبدا. يجب تلبية المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، ويجب أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من العيش في سلام وأمن. وألمانيا على استعداد لدعم ذلك.

في تصويت اليوم المهم، اتخذت الوفود قرارات مختلفة. لا أحد منا يستخف بذلك. فكلنا نسعى للمساهمة في تحقيق نفس الهدف: السلام والأمن لكل طفل في فلسطين، والسلام والأمن لكل طفل في إسرائيل، والسلام والأمن للمنطقة بأسرها، وخاصة حل الدولتين القابل للتطبيق.

فلنتكاتف إذن للعمل من أجل السلام. إن الحرب المروعة في غزة هي تذكير صارخ بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. إن إنهاء القتل في غزة أمر في غاية الأهمية. يجب على حماس إنهاء الإرهاب. من شأن ذلك أن يوقف الحرب. يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فورا دون قيد أو شرط. ولا بد لإسرائيل أن تسمح أخيرا بوصول

المساعدات الإنسانية إلى جميع الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في غزة. كما ندعو إسرائيل إلى الامتناع عن المزيد من التصعيد في رفح وبذل كل ما في وسعها لحماية أرواح المدنيين في غزة. وكما أن لكل دولة الحق في الدفاع عن النفس، فإن كل دولة ملزمة أيضاً بحماية المدنيين. لا يمكننا الانتظار حتى يأتي اليوم الذي يحصل فيه الشعب الفلسطيني أخيرا على دولته الخاصة، وليس مجرد مقعد خلف لوحة تحمل اسمه في الأمم المتحدة. هذا ما نعمل من أجله، ونعتقد أننا لن نتمكن من تحقيق ذلك ما لم نعمل معا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن إيطاليا مؤيد قوي لمبدأ "شعبين ودولتين" وتشاطر هدف السلام الدائم الشامل، الذي لا يمكن تحقيقه إلا – وأشدد على ذلك – على أساس حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها متفق عليها. ونعتقد أن هذا الهدف يجب أن يتحقق من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. لدينا شكوك في أن اعتماد القرار دإط–10/23 اليوم سيسهم في تحقيق هدف التوصل إلى حل دائم للنزاع. لهذا السبب قررنا الامتناع عن التصويت.

مع الهجمات الوحشية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والنزاع الذي أعقبها في قطاع غزة، أصبح تحقيق هدف حل الدولتين أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. هذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب الدورات المستمرة من الفعل ورد الفعل التي سممت أجيالاً من الإسرائيليين والفلسطينيين. لن يكون هناك أمن لإسرائيل من دون وجود دولة فلسطينية ذات سيادة وتملك مقومات الحياة – دولة فلسطينية يجب أن تشمل أراضيها الضفة الغربية وغزة، ويجب أن تحكمها فعلياً سلطة فلسطينية مجددة.

ينبغي لعملنا على المدى المتوسط أن يسترشد بأهمية استعادة أفق سياسي من أجل تلبية الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني. أما على المدى القصير، فينبغي إعطاء الأولوية لحل الأزمة الإنسانية الكارثية والمأساوية في قطاع غزة. وفي هذا السياق، فإننا نحث إسرائيل على وقف خططها الجارية بالفعل لبدء عملية برية في رفح. وكما ذكر أيضا رئيس الجمهورية الإيطالية أمام هذه الجمعية بالذات قبل ثلاثة أيام (انظر A/78/PV.81)، فإن إيطاليا تؤيد دعوة الأمين العام إلى تجنب العمليات العسكرية في رفح نظرا للعواقب المأساوية المؤلمة التي قد تترتب عليها بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، نحث حماس أيضاً على إطلاق سراح جميع الرهائن دون قيد أو شرط.

تقوم إيطاليا بدورها في التخفيف من المعاناة الهائلة للسكان الفلسطينيين الذين هم على حافة المجاعة. وقد أطلق وزير خارجيتنا مؤخراً مبادرة الغذاء من أجل غزة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بهدف تلبية الطلب الملح على الأمن الغذائي والصحة الأولية للسكان المدنيين بشكل أفضل. كما أننا مستعدون أيضاً لاستئناف تمويلنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمخصص لمشاريع محددة. ونعتقد أن الوكالة لا تزال تؤدي دوراً محورياً في تقديم المساعدات الإنسانية، حيث تقوم بدور في تحقيق الاستقرار في المنطقة ككل.

وبمجرد انتهاء مرحلة الطوارئ، تقف إيطاليا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها، إلى جانب جميع شركائها، للمساهمة في إعادة إطلاق أفق سياسي.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت النمسا عن التصويت على القرار دإط–10/23، المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة". إليكم السبب.

يعد قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة خطوة سياسية وقانونية أيضاً. وبصفة عامة، إننا نشجعه بشدة. وبالنسبة للنمسا، فإن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الأسمى، حيث تسعى جميع دول العالم إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن النمسا تؤيد تماما الرؤية الواردة في هذا القرار بشأن وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967. وقد دعا القادة السياسيون

النمساويون باستمرار إلى ذلك. وفي كانون الثاني/يناير، دعا وزير الخارجية شالنبرغ في مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق هذا الهدف من خلال إرساء أسس الحياة في سلام وكرامة للإسرائيليين والفلسطينيين (انظر S/PV.9534).

ولا تزال النمسا ملتزمة بهذا الهدف، لكننا نعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين للإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال حل سياسي. إن مجرد الاعتراف الرمزي بفلسطين لن يحقق التغييرات التي يطمح إليها الفلسطينيون ويستحقونها. ولهذا السبب، امتنعت النمسا عن التصويت على مشروع القرار اليوم، وتدعو بدلاً من ذلك كلا الجانبين إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وتقف النمسا على استعداد لدعم الجهود التي يمكن أن تعيد بناء الأمل في السلام وترفض رفضاً قاطعاً أي محاولات انفرادية من أي طرف لتقويض آفاق حل الدولتين.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بحل الدولتين الذي يضمن الأمن والاستقرار للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وكما قلنا في مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.9609)، فإننا سنمتنع عن التصويت على القرار دإط-10/23 لأننا نعتقد أن الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف هي الحل الفوري للأزمة في غزة. إن أسرع طريقة لإنهاء النزاع هي تأمين صفقة تخرج الرهائن وتسمح بوقف القتال في غزة. ويجب علينا بعد ذلك أن نعمل معًا لتحويل تلك الهدنة إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

وينبغي أن يكون تحديد أفق لدولة فلسطينية أحد الشروط الحيوية للانتقال من وقف القتال إلى وقف مستدام لإطلاق النار. وينبغي أن يكون الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك في الأمم المتحدة، جزءًا من تلك العملية. وكما قال وزير خارجية بلدي، في حين أن ذلك ينبغي ألا يكون في بداية عملية جديدة، فإنه لا يجب أن يكون في نهاية العملية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء احتمال القيام بعملية كبيرة في رفح. وموقفنا واضح في أننا لن نؤيد ذلك ما لم تكن هناك خطة واضحة جدا لكيفية حماية المدنيين الذين يجب أن يكونوا آمنين وقادرين على الحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية. ولم نر تلك الخطة، ولذلك، في هذه الظروف، لن نؤيد عملية كبيرة في رفح.

وتبذل المملكة المتحدة كل ما في وسعها للتوصل إلى حل طويل الأمد لهذه الأزمة. وبالإضافة إلى دعمنا للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضمن وقف القتال والإفراج الفوري عن جميع الرهائن، فإننا نبذل قصارى جهدنا لإيصال المساعدات للمدنيين الفلسطينيين ونعمل مع الشركاء لتهدئة الحالة في المنطقة وبناء زخم نحو إحلال سلام دائم.

وقد عرضت المملكة المتحدة على السلطة الفلسطينية دعمنا في الوقت الذي تنفذ فيه الحكومة الفلسطينية الجديدة الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها. فوجود سلطة فلسطينية فعالة أمر حيوي للسلام الدائم والتقدم نحو حل الدولتين.

ومثلما يجب على السلطة الفلسطينية أن تتصرف، يجب على إسرائيل أيضًا أن تتصرف. وهذا يعني الإفراج عن الأموال المجمدة ووقف التوسع الاستيطاني ومحاسبة المسؤولين عن عنف المستوطنين المتطرفين. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت المملكة المتحدة عن حزمة ثانية من الجزاءات، تستهدف الأفراد والجماعات المسؤولين مباشرة عن العنف الفظيع ضد المدنيين الفلسطينيين. ويجب على السلطات الإسرائيلية أن تضع حدا لذلك.

في الختام، سنواصل العمل بشكل عاجل في سبيل إنهاء النزاع في غزة بشكل مستدام وبأسرع ما يمكن وبغية إيجاد مسار موثوق ولا رجعة فيه نحو حل الدولتين والسلام الدائم.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في عام 2011، أقامت آيسلندا وفلسطين علاقات دبلوماسية كاملة بعد أن اعتمد البرلمان الآيسلندي قرارا يؤيد الاعتراف بدولة فلسطين بوصفها دولة ذات سيادة. ومنذ ذلك الحين، كان موقف آيسلندا من الدولة الفلسطينية واضحًا. فقد دعت آيسلندا باستمرار إلى حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبًا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ولذلك، فإننا نؤيد عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة ودعوة مجلس الأمن

إلى إعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي. كما ندعو المجلس إلى بذل المزيد من الجهود للوفاء بولايته ومعالجة عملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين لقرار اليوم دإط–10/23.

ومثلما أدانت آيسلندا باستمرار الهجمات الإرهابية العشوائية السابقة التي شنتها حماس في الماضي، فقد أدنّا بأشد العبارات الهجوم المروع على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وما زلنا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين احتُجزوا في ذلك الهجوم الأشد فتكًا على اليهود منذ محرقة اليهود.

وفي عام 1947، كان لأول ممثل دائم لآيسلندا لدى الأمم المتحدة دور فعال في اتخاذ القرار 181 (د–2)، الذي يتوخى إنشاء دولتين مستقلتين عربية ويهودية. وفي وقت لاحق، أيدت آيسلندا انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة في عام 1949.

ومنذ ذلك الحين، كررت آيسلندا التأكيد على حق إسرائيل الواضح في الدفاع عن نفسها، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونعترف أيضا بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وحق إسرائيل في الوجود أمر لا جدال فيه. ولا يمكننا أبدًا أن ننسى أهوال محرقة اليهود التي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل، خاصة الآن ونحن نواجه زيادة كبيرة في معاداة السامية.

وفي الوقت نفسه، ندرك الظلم المترتب على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والحصار على غزة. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وضع حد لذلك واتخاذ إجراءات لوقف عنف المستوطنين. كما يتعين احترام حرية وسائط الإعلام.

وفي نهاية المطاف، يوفر القانون الدولي للدول حقوقاً ويرتب عليها التزامات. وكلاهما مقدس. وتتوقع آيسلندا من الدولتين – إسرائيل وفلسطين – نيل واحترام تلك الحقوق والواجبات.

على مدار الأشهر الماضية، شهد العالم إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية والمياه والطاقة إلى غزة. ووردت تقارير عن استخدام البنية التحتية المدنية والمستشفيات لأغراض يمكن أن تحرمها من الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. وشهدنا خسائر غير مقبولة على الإطلاق في أرواح المدنيين والأطفال والعاملين في مجال الإغاثة وفي مجال الصحة والصحفيين وموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وكل ذلك يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

إن الأرقام صادمة: فبعد ستة أشهر من الحرب، قُتل أكثر من 35 000 شخص في غزة، ويوجد أكثر من مليوني مدني في حاجة ماسة إلى المساعدات المنقذة للحياة؛ والبنية التحتية المدنية مدمرة؛ وإذا ما نُفذت الحملة العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق في رفح، فإن الحالة ستزداد حتما سوءًا. ولذلك، نحث إسرائيل على وقف عملياتها في رفح.

وتدين آيسلندا جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وأكرر أن القانون الدولي يوفر للدول حقوقاً ويرتب عليها التزامات. وكلاهما مقدس. ويجب أن نستعيد احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وهو ملزم لجميع الأطراف في النزاعات المسلحة ولا يمكن الخروج عنه. ويجب حماية المدنيين في غزة، وفقًا للأوامر الملزمة قانونا الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2748 (2024).

وإدراكا منا للكيفية التي تم بها التغلب خلال حياتنا على مظالم كان يبدو أنه لا يمكن التغلب عليها، هناك أمل في أن تعيش الدولتان جنبا إلى جنب في سلام. إن شعبي فلسطين وإسرائيل يستحقان العيش في سلام وأمن في مجتمعات مزدهرة وديمقراطية. وهما يستحقان العيش دون خوف من العدوان أو الهجمات الإرهابية.

ولذلك، فإننا ندعو إسرائيل وحماس إلى الاتفاق على وجه السرعة على وقف مستدام لإطلاق النار وتنفيذه، ونشيد بكل الجهود المبذولة لمحاولة التوصل إلى اتفاق. ولن يغيّر قرار اليوم الحالة على أرض الواقع على الفور، ولكنه يقرّ بأن السلام لن يتحقق بالوسائل الأحادية الجانب. ويدعو القرار إلى بذل المزيد من الجهود ويؤكد أنه لا يوجد طريق أفضل نحو السلام من حل الدولتين. وفي هذا السياق، ينبغي

أن تكون فلسطين مؤهلة لأن تصبح الدولة العضو رقم 194 في الأمم المتحدة وأن تحظى بالترحيب بهذه الصفة.

السيد فيروتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت رومانيا عن التصويت على القرار دإط-10/23، بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة.

لقد اعترفت رومانيا بفلسطين عام 1988 وما زلنا نؤيد حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد لحل عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وعلى مدار السنوات الـ 36 التي انقضت منذ الاعتراف بفلسطين، وقفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني وقدمنا الدعم طوال الوقت للمدنيين، بما في ذلك خلال الأزمة المستمرة. وسنواصل دعم الفلسطينيين بما يتماشى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتود رومانيا، بوصفها مؤيداً قديماً لميثاق الأمم المتحدة، أن تؤكد أن قبول أية دولة في عضوية الأمم المتحدة "يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن". ولذلك، نرى أن مجلس الأمن بحاجة إلى النظر في المسألة أولا والتوصل إلى توصية إيجابية قبل أن تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأنها. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على تكامل وتسلسل العمل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى أن حل الدولتين يبقى هو السبيل الوحيد لإحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان ومبادرة السلام العربية، والذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. وعضوية فلسطين في الأمم المتحدة هي جزء من ذلك الإطار الأوسع الذي يفضي إلى السلام والاستقرار. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يضاعف الجهود لتهيئة الظروف اللازمة لذلك.

السيدة بافوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): امتنعت لاتفيا عن التصويت على القرار دإط-10/23، بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة لأننا ما زلنا نعتقد أن الاعتراف الرسمي بدولة فلسطينية ينبغي ألا يتم إلا في إطار اتفاق تفاوضي، وفقا للمعايير الدولية. وتعترف لاتفيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين. ولا تزال لاتفيا ملتزمة بالحل المتمثل في وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، لضمان السلام المستدام.

وينبغي ألا يُفسر تصويتنا على أنه دعم للأزمة المستمرة، بما في ذلك الممارسات التي تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فنحن ندرك تماماً أن أكثر من 000 35 فلسطيني لقوا حتفهم وأن سكان غزة الباقين ما زالوا يواجهون خطراً يهدد حياتهم، فضلاً عن الكارثة الإنسانية. وينبغي معالجة الأزمة دون تأخير، بما يكفل إعلان هدنة إنسانية فورية ووقفا مستداما لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن وتقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق على نطاق واسع إلى الشعب الفلسطيني لإنهاء المعاناة الآن.

ونشكر البعثة الفلسطينية والمحاورين الآخرين على جهودهم البناءة لتحسين نص القرار دإط-10/23 لكفالة حصوله على أوسع تأييد ممكن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن.

في الختام، نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لأن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل التغلب على الأزمة الراهنة وإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق حل الدولتين. وفي الوقت نفسه، من المهم تعزيز الدعم السياسي والعملي للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بوصفها ممثلهم الرسمي في تأسيس دولة فلسطين في المستقبل.

السيد سيكريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): ذَكّرتنا الهجمات الإرهابية المروعة ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومعاناة المدنيين الأبرياء في إسرائيل وغزة على حد سواء، وكذلك عدم الاستقرار عموما في الشرق الأوسط الذي أعقب ذلك، بأن ثمن تقاعس

المجتمع الدولي باهظ جدا. ويتماشى تصويتنا الإيجابي اليوم مع موقفنا المبدئي الثابت بأن حل القضية الفلسطينية ينبغي أن يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل على أساس حل الدولتين – دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تهيئة أفق سياسي قابل للاستمرار للشعب الفلسطيني، مع ضمان أمن إسرائيل أيضا، هو أفضل طريقة لإنهاء العنف ومكافحة الأيديولوجيات المتطرفة والمتشددة. ونعتقد أن القرار دإط–10/23، المتخذ اليوم، يمكن أن يسهم في تهيئة البيئة السياسية الدولية لتحقيق تلك الأهداف.

ونود أن نوضح أن تصويت اليونان اليوم لا يمس بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا بمركزها الحالي في علاقاتنا الثنائية.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): صوتت لكسمبرغ اليوم مؤيدة للقرار دإط–10/23، الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة، والذي توصي الجمعية العامة بموجبه بأن يعيد مجلس الأمن النظر بشكل إيجابي في قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة وتمنح لدولة فلسطين حقوقا إضافية ريثما يتم قبول عضويتها.

وبالتصويت مؤيدة لهذا القرار، تكون لكسمبرغ قد اتخذت خياراً واضحًا: لقد صوتنا تأييدا للسلام وحل الدولتين. وهذا الحل وحده يمكن أن يلبي احتياجات إسرائيل الأمنية في الأجل الطويل وتطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولة. ونشكر فلسطين على تعزيز صياغة القرار الذي يعيد تأكيد دعم الجمعية العامة لحل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967.

إن القرار الذي اتخذناه للتو بأغلبية كبيرة جدا يعطي زخما جديدا لجميع الملتزمين بالسلام. وسيقوم وزير خارجية بلدنا بزيارة إسرائيل وفلسطين في نهاية هذا الشهر لدعم تلك الجهود. ونرحب بالعمل الجاري في مجلس الأمن، بمبادرة من فرنسا، لإعادة إطلاق العمل الدبلوماسي لصالح حل الدولتين.

ونأمل أن يؤدي تصويت اليوم إلى تقريب ذلك الأفق السياسي. وفي الوقت نفسه، تجري لكسمبرغ مشاورات مع شركائها الأوروبيين بشأن الاعتراف بدولة فلسطين. ونعتبر هذا الاعتراف إجراء إضافيا لدعم حل الدولتين.

كما يعطي تصويت هذا الصباح بصيصاً من الأمل للسكان المدنيين في غزة وعائلات الرهائن. وسنواصل الوقوف إلى جانب جميع الضحايا. ونكرر دعوتنا العاجلة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وإلى وقف دائم لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل. وقد أوضحت الجمعية العامة ذلك في قرارها المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 (القرار دإط–10/23) ونشكر فلسطين على إدراج إشارة إلى ذلك القرار في القرار الذي اتخذناه للتو.

إن الحرب في غزة والحالة في الضفة الغربية، التي تشهد استمرار سياسة الاستيطان وعنفا شديدا من جانب المستوطنين، يثبتان أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب ضمان حماية المدنيين واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن. وتدعو لكسمبرغ إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) وقرارات هذه الجمعية والتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية دولة إسرائيل في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس.

ونحث الحكومة الإسرائيلية على عدم شن هجوم على رفح. وكما أكد الأمين العام، فإن هجوما كهذا سيكون كارثة من شأنها أن تؤدي إلى وقوع عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين. لقد أُجبر عشرات الآلاف من المدنيين مرة أخرى على الفرار دون وجود مكان آمن يذهبون إليه. وستتجاوز تداعيات الهجوم على رفح قطاع غزة وسيشعر بها الناس في الضفة الغربية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة.

تشعر لكسمبرغ بالفزع إزاء انتشار المجاعة في غزة بسبب منع إيصال المساعدات الإنسانية. ونشعر بالصدمة إزاء التقارير التي تفيد باكتشاف مقابر جماعية في مستشفيي ناصر والشفاء والهجمات

التي تشنها القوات المسلحة الإسرائيلية، مستهدفة المدنيين والمدارس والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة وغيرها من البنى التحتية المدنية. وأسفرت تلك الهجمات عن سقوط عدد لا يمكن تصوره من الضحايا المدنيين.

إن عدم احترام حياة المدنيين أمر لا يُحتمل والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والصحفيين غير مقبولة. وتشيد لكسمبرغ بذكرى جميع من قُتلوا في غزة من العاملين في المجال الإنساني في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومن الصحفيين. ويجب كفالة المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة. ويجب تحقيق العدالة للضحايا.

وتجدر الإشارة إلى أن شن هجمات عن عمد على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب هما من جرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، تدين لكسمبرغ بأشد العبارات جميع التهديدات وأعمال التخويف ضد المحكمة ومدعيها العام وجميع موظفيها. فالمحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور رئيسي في مكافحة الإفلات من العقاب، وبالتالي يجب أن تكون قادرة على العمل باستقلالية تامة.

ولا تتعارض مكافحة الإفلات من العقاب مع السعي إلى إيجاد حل سياسي؛ بل على العكس، إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن العدالة عنصر أساسي لتحقيق السلام الدائم في المنطقة. ولهذا السبب، تنضم لكسمبرغ إلى الدعوات إلى إجراء تحقيقات مستقلة من أجل تسليط الضوء بشكل كامل على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك على الفظائع التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

في هذه اللحظة الحرجة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين والشرق الأوسط، تؤكد لكسمبرغ من جديد دعمها الكامل للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمم المتحدة وموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل وبشجاعة لمساعدة المتضررين من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولوضع حد لهذا الصراع ومنع حدوث تصعيد إقليمي. وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما إسرائيل، إلى الامتناع عن أي شكل من أشكال الانتقام أو التخويف أو الإساءة للأمم المتحدة وموظفيها.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): كانت بلغاريا من أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين في عام 1988. وما فتئنا نؤيد التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير، ونحن مقتنعون بأن الشعب الفلسطيني، شأنه شأن جميع الشعوب، له الحق في دولة ذات سيادة ومستقلة، يمكنها أن تشارك في النظام المتعدد الأطراف على قدم المساواة مع جميع الدول الأخرى، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد.

إن التزامنا بالحل العادل والشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين، أصبح أقوى من أي وقت مضى. وبالنظر إلى السياق السياسي الحالي، كان ينبغي أن يهدف القرار المتخذ للتو (القرار دإط–10/23) إلى تيسير تحقيق ذلك الهدف الشامل في مجمله. وفيما يتعلق بالمرفق، يتضمن القرار المتخذ للتو بعض العناصر التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح من منظور القواعد الإجرائية والممارسة المتبعة. ولذلك، لم يكن بوسع بلغاريا تأييد القرار وامتنعت عن التصويت عليه.

السيد الأدب (تونس): صوتت تونس لصالح مشروع القرار دإط–10/23، تأكيدا لدعمها للحق الشرعي والطبيعي لدولة فلسطين في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، خاصة وأنها تستجيب لكل مقتضيات هذه العضوية كما وردت في المادة الرابعة من الميثاق. ونعتبر هذا الحق جزءاً أصيلا من الحق الشرعي للفلسطينيين في تقرير المصير وحتى تتمكن دولة فلسطين من مواصلة جهودها مع المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال ووضع حد للجرائم وحرب الإبادة وكل ممارسات القمع والتنكيل التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ سبعة عقود.

إن حصول مشروع القرار على تأييد أكثر من ثُلثي الدول الأعضاء يمثل رسالة واضحة بأحقية دولة فلسطين في الحصول على مكانها الطبيعي بين بقية أعضاء الأمم المتحدة وبضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الحق والعدل والقانون الدولي.

تجدد تونس دعمها الثابت والمبدئي لحق الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لا تسقط بالتقادم، وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة، على كل أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

كما تطالب تونس المجتمع الدولي ومجلس الأمن مرة أخرى بتحمل مسؤولياتهما التاريخية والقانونية والأخلاقية لوقف المجازر المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة وبيان الحقائق بخصوص المقابر الجماعية التي تم اكتشافها إلى جانب وقف إمداد قوات الاحتلال بالأسلحة.

هذه المجازر والجرائم التي تجاوزت كل الحدود والتي تُمعن قوات الاحتلال في ارتكابها عبر التنكيل بالشعب الفلسطيني واقتراف أبشع الانتهاكات لحقوقه في ظل تواصل الصمت الدولي وغياب أية مساءلة أو محاسبة لها، وذلك بسبب ما تلقاه خاصة في مجلس الأمن من دعم، وهو ما جعلها تتمادى في الاستهتار بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وبقدر ما نطالب بالوقف الفوري لهذه الجرائم ومحاسبة الاحتلال والمسؤولين عن الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم وجدية، بعيدا عن أي حسابات سياسية أو ازدواجية في المعايير، لمنع جريمة أخرى تستهدف أكثر من 1.5 مليون فلسطيني مهجر قسريا في رفح والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وكل احتياجات الحياة والتي ما فتئت قوات الاحتلال تمنعها في إطار استخدامها للتجويع كوسيلة حرب.

في الختام، نجدد التأكيد على أن حق حصول دولة فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة لا يقبل التشكيك أو الإنكار أو التأويل، باعتباره حقا تاريخيا أصيلا وثابتا أقرته الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي كأحد أهم أركان التقدم نحو الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية العادلة الذي يعيد الحقوق لأصحابها.

ونطالب في هذا الإطار مجلس الأمن بإعادة النظر بشكل إيجابي في طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين، بما يمثل خطوة أولى على طريق تصحيح وضع طال أمده ومتعارض مع كل مبادئ الحق والعدل ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت إستونيا مؤيدة للقرار 10/23 لتؤكد من جديد دعمها الثابت لإيجاد حل عادل وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين الذي تتعايش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين، المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة والتي تملك مقومات البقاء، في سلام وأمن. وندعم إحياء الأفق السياسي وتنشيط الجهود الدولية لتحقيق ذلك الهدف.

وتؤيد إستونيا منح دولة فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة، دون إرساء سابقة، وبما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، أي باستثناء حق التصويت وتقديم ترشيحات إلى أجهزة الأمم المتحدة والحفاظ على مركزها بوصفها دولة مراقبة غير عضو. ولا يشكل تصويت إستونيا تأييدا للقرار اعترافًا ثنائيًا بدولة فلسطين.

السيدة ميخائيل (قبرص) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت قبرص مؤيدة للقرار المتخذ اليوم (القرار دإط–10/23). وفي الوقت نفسه، تود قبرص أن تؤكد أن اتخاذ هذا القرار يشكّل حالة استثنائية ولن ينشئ أي سابقة في المستقبل.

وتظل قبرص ملتزمة التزاما ثابتا بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يقع على عاتقنا جميعا واجب التمسك بهما وحمايتهما. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء بقوة إلى أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة وممارسة مجلس الأمن لسلطاته ومسؤولياته وتحافظ على الالتزام بهما، بما في ذلك ما يتعلق بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة.

لقد اعترفت قبرص بدولة فلسطين منذ عام 1988. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال ربط المطالبات الفلسطينية بتقرير المصير بالأعمال الشنيعة التي ترتكبها حركة حماس الإرهابية التي لا تمثل الشعب الفلسطيني، والتي أدنّاها بشكل لا لبس فيه في مناسبات عديدة.

ولا تزال قبرص ملتزمة بهدف تحقيق السلام الشامل والدائم والمستدام في شكل حل الدولتين كونه السبيل الناجع الوحيد لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. فالفلسطينيون والإسرائيليون يتمتعون بحق متساو في العيش في أمان وكرامة وسلام.

السيد غلبافي (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة لأدلي ببيان تعليلا لتصويت سلوفاكيا على القرار دإط–10/23. لقد صوتت سلوفاكيا مُؤيدة لهذا القرار الذي يعزز مشاركة دولة فلسطين وحقوقها وامتيازاتها في الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أن السبيل إلى انضمام دولة فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة يمر عبر الاتفاقات التي يتوصل لها الطرفان ويأتي عقب تلقي توصية إيجابية بقبول عضو جديد من مجلس الأمن.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا لهذا القرار على أساس أن الطرائق المتوخاة في القرار تتفق مع قواعد الجمعية العامة وإجراءاتها وميثاق الأمم المتحدة. وقد نبع قرارنا من رغبتنا في تعزيز قضية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ودعمنا القاطع لحل الدولتين. وهنا أؤكد بشدة أن سلوفاكيا تعارض أي محاولة لعزل إسرائيل داخل الأمم المتحدة.

وكما أشرنا في مناسبات أخرى، فإننا ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية الفظيعة التي تشنها حماس على إسرائيل، كما نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وبالمثل، ناسف لجميع الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين ونؤكد مجددا أهمية كفالة الحماية لجميع المدنيين في جميع الأوقات، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

وتشكّل دورة العنف الأخيرة في الشرق الأوسط تذكيرا صارخا بضرورة استئناف عملية السلام وتسريع وتيرتها، على نحو يفضي إلى تحقيق حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإحلال السلام المستدام في المنطقة. فمن غير الممكن أن نعود إلى الحالة التي كانت القائمة قبل 7 تشرين الثاني/أكتوبر.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نشعر بالقلق إزاء تصاعد الحوادث المعادية للسامية وحوادث كراهية الإسلام في العالم منذ بداية الحرب بين إسرائيل وحركة حماس. فما من مبرر لمعاداة السامية أو كراهية المسلمين.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب بولندا عن تفهمها ودعمها لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير مصيره وإقامة دولته منذ عقود من الزمان. وقد اعترفنا بإعلان الاستقلال الفلسطيني في عام 1988. هذا علاوة على أننا سنظل ندعم تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. فقد عاش كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في خوف ومعاناة لفترة طويلة جدا.

إن بلدنا مستعد للعمل بلا كلل مع الطرفين والشركاء الإقليميين والدوليين، بل وملتزم بذلك، من أجل تعزيز استئناف عملية دبلوماسية مجدية تفضي إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين ومبني على المعايير المتفق عليها دوليا – حل يلبي تطلعات الطرفين؛ وتعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة الأراضي وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات الحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. وفي ذلك السياق، نشدد على أن الإرهاب الذي يستهدف السكان المدنيين لا يمكن تبريره على الإطلاق ولا يمكن التسامح معه تحت أي ظرف من الظروف، علاوة على أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها ومواطنيها في مواجهة الإرهاب، امتثالا للقانون الدولي.

ولذلك تطرح بولندا هذه المسائل باستمرار في الأمم المتحدة وجميع المحافل الأخرى ذات الصلة. ومع ذلك، فإننا نلاحظ بقلق بالغ أن آفاق تنفيذ حل الدولتين تبدو أبعد منالا من أي وقت مضى. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى مواصلة دعم إقامة الدولة الفلسطينية، وفقا للقانون الدولي. وننظر إلى قرار الجمعية العامة بشأن انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة (القرار دإط–10/23) على أنه حق وخطوة هامة في ذلك الاتجاه، ولذلك قررنا التصويت مُؤيدين للوثيقة.

ويسر بولندا، كونها تناصر منذ زمن بعيد مبدأ "المساواة بين الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير"، على النحو المنصوص

عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أن الوثيقة المعتمدة تمنح فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية. وننظر إلى هذا المركز المعزز على أنه الخطوة التالية في سعي فلسطين لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن هذا المسعى يشكّل حقا غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني، كما نرى أنه السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين اللذين يستحقهما الفلسطينيون والإسرائيليون تمام الاستحقاق.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي بهذا التعليل للتصويت عقب التصويت على القرار دإط-10/23.

نجتمع اليوم نتيجة استخدام حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609) ضد طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد دُعينا إلى الاجتماع أيضا من أجل التعبير عن آرائنا في هذه المسألة وتسجيل موقف الأعضاء، بما في ذلك توصية المجلس بإعادة النظر في المسألة بشكل إيجابي. وتقدر ليختنشتاين تماما، كونها دولة صغيرة ذات منظور متعدد الأطراف يتسم بالقوة، رغبة فلسطين في أن تأخذ مكانها بين الدول الأعضاء في هذه الجمعية. وقد عملنا على قدم المساواة مع دولة فلسطين في إطار العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف الأساسية، بدءا من اتفاقيات جنيف وصولا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونقدر إتاحة هذه الفرصة لأعضاء المنظمة لتوضيح مواقفنا، كما درج عليه الحال في الطلبات السابقة للانضمام إلى العضوية التي استُخدم حق النقض ضدها. فقد شهدت مسألة نيل العضوية الاستخدام الأكثر شيوعا لحق النقض في تاريخ الأمم المتحدة، رغم أن سنوات عديدة قد مرت لحسن الحظ على استخدام هذا النوع من حق النقض الذي نناقشه اليوم. وكما هو معروف، فقد دعونا بانتظام، بصفتنا المؤيد الرئيسي لمبادرة حق النقض، إلى أن تتخذ الجمعية العامة إجراءاتها الخاصة عند الاستجابة لاستخدام حق النقض في مجلس الأمن. ومن الناحية التأسيسية، يتمثل مسار العمل الوحيد الذي يمكن في الواقع أن تتخذه الجمعية العامة في دعوة المجلس إلى النظر في الطلب مرة أخرى في ضوء الإرادة المعلنة للأعضاء ككل.

وأود أن أؤكد مجددا دعم ليختنشتاين لحل الدولتين باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، تمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد قدرنا بلا شك حين أصبحت فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة في عام 2012 أن ذلك القرار اتخذ على أساس أن فلسطين تستوفي المعايير الأساسية لقيام الدولة بموجب القانون الدولي. وفي ذلك الوقت، لم يكن يُنظر إلى العضوية الكاملة على أنها خيار ممكن من الناحية السياسية، واعتبرت صفة المراقب التي منحتها إياها الجمعية العامة حلا وسطا معقولا في ظل تلك الظروف. وفي المقابل، رأى البعض أن احتمال نيل العضوية سيحفز السلطة الفلسطينية على الانخراط في مفاوضات جادة وذات مصداقية تفضي إلى تحقيق حل الدولتين.

بيد أننا لم نشهد مع الأسف تقدما في المفاوضات بين الطرفين منذ اعتماد القرار الذي يؤكد حصول فلسطين على مركز المراقب (القرار 67/19). وللأسف، أصبح حل الدولتين موضع تساؤل علني لا لدى حركة حماس فحسب، بل ولدى أعضاء الحكومة الإسرائيلية الحالية الذين أوضحوا جليا أنهم سيعارضون إقامة دولة فلسطينية من أي نوع، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم توصل الطرفين إلى تسوية سياسية كان بمقدورها أن تبني قاعدة عريضة مؤيدة للسلام. ويبدو أن عدم إحراز تقدم في المفاوضات، وبالتالي في موقف منظمتنا، قد عزز قوة هذه الجهات الفاعلة من خلال ضمان استمرار الوضع السابق الذي تستفيد منه. وقد أوجدت بدورها حقائق على الأرض تجعل تنفيذ حل الدولتين أكثر صعوبة بكثير. وبالنظر إلى تلك الديناميكية، فإنه ليس من المناسب ولا من الفعال استخدام حرمان الفلسطينيين من الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة وسيلة ضغط في مفاوضات الوضع النهائي.

إن عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة ستجسد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بموجب القانون الدولي. وتشكّل إعادة مجلس الأمن النظر في المسألة في ضوء المعايير الواردة في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة خطوة ضرورية في ذلك الصدد. فمن شأن تلك العضوية أن تبرهن على التزام المجلس بضمان أن يتمكن الشعب

الفلسطيني من العيش في أمن وسلام وكرامة جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل بصفتهما دولتين متساويتين في الحقوق، على النحو المتوخى في القرار 181 (د-2) الصادر عن الجمعية العامة.

ولذلك، صوتت ليختنشتاين مُؤيدة لقرار اليوم. ونعرب عن امتنانا لواضعي النص لقبولهم إدخال تنقيحات على نصهم الأصلي توضح أن أحكام القرار تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. هذا ونسجل إدانتنا المستمرة للهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد أوضحت الجمعية العامة اليوم بشكل لا لبس فيه دعمها لحل الدولتين.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة التي تأتي في ظل استمرار المعاناة الإنسانية في قطاع غزة جراء جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، والتي أدت لاستشهاد ما يزيد عن 35 000 فلسطيني، غالبيتهم من النساء والأطفال.

لقد لقيت معاناة وآلام الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال تضامنا دوليا واسعا وترافقت بمطالبات قوية بوقف الإبادة التي ترتكبها إسرائيل ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة التي أكدتها مبادئ منظمتنا وقراراتها ذات الصلة.

لقد صوت بلدي سورية، مع أكثر من 140 دولة، لصالح القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل قليل (القرار دإط-10/23) لمطالبة مجلس الأمن بإعادة النظر في طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة واعتماد توصية داعمة ذلك بما ينصف الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

إن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة هو تكريس لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وإحقاق للحقوق واعتراف بحق شرعي راسخ وغير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. وتصويت غالبية الدول الأعضاء قبل قليل لصالح القرار يبرز بوضوح دعوتها لرفع الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مدى ما يقارب ثمانية عقود. ولن تفلح أكاذيب وادعاءات واستعراضات ممثل الاحتلال الإسرائيلي في تغيير تلك الحقيقة.

وتؤكد سورية أن عرقلة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من حلفائها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على التراب الفلسطيني واستخدامها حق النقض في المرة الماضية ضد نيلها العضوية (انظر S/PV.9609) لن تسهما إلا في إطالة أمد حالة عدم الأمن والاستقرار التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عدد من الدول العربية في فلسطين وسورية ولبنان.

وتؤكد سورية أن تصويتها لصالح القرار يأتي تعبيرا عن موقفها الثابت والداعم بقوة للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ولا يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف بإسرائيل أو نفي صفة الاحتلال عنها. وفي هذا السياق، يجدد بلدي مطالبته بوضع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، حتى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967.

وتدين سورية بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الهمجي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني الشقيق وما يرافقه من اعتداءات متكررة على الأراضي السورية وأهلنا في الجولان السوري المحتل، وتطالب بوضع حد لتلك الاعتداءات. كما تدين سورية الدعم اللامحدود الذي توفره بعض الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات وجرائم واعتداءات في فلسطين وسورية ولبنان ومنعها مجلس الأمن من النهوض بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين. ويؤكد ذلك الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من حفنة من الدول الغربية النفاق وازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وحفظ السلم والأمن الدوليين والقيم والمبادئ النبيلة التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد سورية مجددا وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطينيِ الشقيق في نضاله لتحرير أرضه المحتلة وتشدد على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وتقديم الدعم الإنساني العاجل لأهالي غزة ومنع تهجيرهم قسرا. وتحذر سورية من مخاطر اجتياح رفح التي تمثل الملاذ

الأخير لأهالي غزة. ويشدد بلدي على ضرورة مساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين عن جرائمهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): باتخاذ القرار دإط-10/23 اليوم، مُنحت فلسطين أساليب إضافية للمشاركة في الجمعية العامة بصفة مراقب غير عضو. وقد صوتت جمهورية كوريا مُؤيدة للقرار الذي اقترحته مجموعة الدول العربية على أمل أن يشكّل تعزيز مشاركة فلسطين في الجمعية العامة خطوة أخرى نحو تحقيق حل الدولتين. ونرى أن فلسطين ستتمكن في المستقبل، عندما يحين الوقت المناسب، أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وهو ما سيشكّل خطوة حاسمة نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ حل الدولتين وإحلال السلام الدائم.

وعلاوة على ذلك، لقد صوتت جمهورية كوريا مُؤيدة للقرار على أساس أن الطرائق المبينة في القرار لا تسري إلا في نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وأن القرار لا يشكّل سابقة لحالات أخرى، على النحو المنصوص عليه بوضوح في القرار. ونشير إلى أن تصويتنا اليوم لا يشكّل اعترافا ثنائيا بدولة فلسطين. وستنظر جمهورية كوريا في هذه المسألة الهامة في وقت لاحق حين تكون الظروف مواتية بقدر أكبر لحل النزاع.

لقد مرّ أكثر من سبعة أشهر منذ اندلاع الحالة الراهنة التي نجمت عن الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على المدنيين الإسرائيليين. وقد تسببت العمليات العسكرية التي تواصل إسرائيل تنفيذها في غزة في معاناة لا يمكن تصورها للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء هناك. ونحن الآن أمام منعطف حرج، فهو إما سيأخذنا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار تمس الحاجة إليه وإطلاق لسراح الرهائن أو إلى عملية برية ضخمة ودموية في رفح، حيث يعيش 1,4 مليون شخص في حالة شديدة من اليأس والخوف. ومن الضروري في هذه المرحلة أن تفضي الجهود الدبلوماسية القصوى التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر إلى نتيجة قيّمة.

وعليه، فإننا نحث طرفي النزاع على إعطاء الأولوية لمعاناة المدنيين في غزة والرهائن الإسرائيليين على أي اعتبارات أخرى واتخاذ المسار الصحيح نحو وقف إطلاق النار. فلا الـ 2,3 مليون شخص الذين يعيشون في غزة ولا الرهائن الإسرائيليين وعائلاتهم يستحقون عيش تلك المأساة.

ونأمل باتخاذ قرار اليوم أن تتمكن فلسطين من الاضطلاع بدور أكبر في الإسهام في كفالة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأن يعجل هذا القرار بعقد المفاوضات التي طال انتظارها بين الطرفين بغية تحقيق الهدف المشترك والمرتقب المتمثل في تحقيق حل الدولتين والسلام والأمن والكرامة للجميع.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد امتنعت سويسرا عن التصويت على القرار دإط-10/23، تمشيا مع موقفها في 18 نيسان/أبريل في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار S/2024/312، الذي اقترح قبول أن تصبح فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). فقد شعرنا أن تلك الخطوة، بالنظر إلى تفشي حالة عدم الاستقرار في المنطقة، لا تزال غير مواتية لتهدئة الحالة. ونرى أنه سيكون من الأفضل، دون معارضة، أن ننظر في قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة في وقت تتسق فيه هذه الخطوة مع منطق السلام الوليد. ومع ذلك، فإن قبول انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة يجب أن يتبع الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة دور مجلس الأمن، وأن يستند إلى قرار يتخذه جميع أعضائه على أساس تقييمهم المشترك.

ونرى أن العديد من العناصر الواردة في القرار المعروض على الجمعية العامة للتصويت عليه اليوم تحكم مسبقا على الرأي الذي سيتعين على أعضاء اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد الإعراب عنه عندما يحين الوقت، وفقا للميثاق.

ومع ذلك، تقر سويسرا بكون دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وممثليها في نيويورك يتمتعون بالصفات اللازمة للوفاء بمتطلبات المركز المعزز الذي يتطلعون إلى شغله في الجمعية العامة. ومن ثم، فإن امتناعنا عن التصويت لا يؤثر بأي حال من الأحوال على الامتيازات المنصوص عليها في مرفق هذا القرار.

فتلك الامتيازات تتفق مع صفة دولة لها مركز المراقب، التي صوتنا لصالحها في عام 2012 والتي أوفت بها دولة فلسطين ذات مركز المراقب حتى الآن على النحو اللائق.

وأخيرا، لا يغير امتناع سويسرا عن التصويت بأي شكل من الأشكال دعمنا الثابت لحل الدولتين. فنحن مقتنعون بأن وحده الحل التفاوضي الذي تعيش بموجبه دولتان، فلسطين وإسرائيل، جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بمقدوره أن يؤدي إلى إحلال سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد كررت سويسرا مرارا وتكرارا، منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر والتي أدناها بشدة، الإعراب عن قلقها العميق إزاء الحالة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تتفاقم هذه الحالة الكارثية بالفعل بالنسبة للسكان المدنيين في حالة شن إسرائيل هجوما عسكريا كبيرا على رفح. وهو احتمال غير مقبول، وهنا تؤكد سويسرا مجددا معارضتها لهذه العملية. إن العاملين في المجال الإنساني غالبا ما يكونوا أهدافا لأعمال العنف والأعمال العدائية. والهجمات من قبيل تلك التي استهدفت مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في القدس الشرقية غير مقبولة. فلا بد من تمكين العاملين في المجال الإنساني من القيام بعملهم في أمان تام. ويجب احترام موظفي الإغاثة الإنسانية والأصول المستخدمة في عمليات الإغاثة الإنسانية وتوفير الحماية لهم في جميع الأوقات.

ومن الضروري أن ينفذ الطرفان القرارات الملزمة التي اتخذها مجلس الأمن. وكما تؤكد القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) و 2334 (2016)، تذكّر سويسرا بأن على الطرفين احترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن بين تلك الالتزامات، تشير سويسرا تحديدا إلى أن التهجير القسري محظور كما هو الحال بالنسبة للاستخدام المتعمد للتجويع أسلوبا من أساليب الحرب. لقد حان الوقت لتنفيذ وقف إطلاق النار. ولا بد من كفالة السلامة للمدنيين؛ وإطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون قيد أو شرط؛ والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة عبر جميع المعابر. لقد استمرت هذه المأساة لفترة طويلة جدا وقد حان الوقت لوضع حد لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين تعليلا للتصويت عقب التصويت الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم في هذه القاعة، وسيلي ذلك استئناف المناقشة بشأن البند 5 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.